الجمهورية اليمنية
وزارة التـــعليم العالي
جامعة المستقبل
قسم إدارة اعمال

Republic of Yemen
Ministry of Higher
Education
Future University
Department of Business

# ادوات التحليل المالي وتأثيرها على اتخاذ القرارات الادارية في البنوك التجارية

**بحث تكميلي مقدم لجزء من متطلبات الحصول على درجة البكالوريوس في إدارة الاعمال .**

**إعداد البـــــاحثين**

**ايه خالد يوسف السيد**
**سماح محمد محسن جياش**
**هيام عبدالكريم محسن جياش**
**زينب خالد احمد الشيبة**
**اماني محمد حسن الحللي**

**اشـــراف الدكـــــتور**

**جميل الجـــويد**

2022م-1443هـ

# الآيـــة القرآنية

بسم الله الرحمن الرحيم

**وقل ربي زدني علماً**

سورة طه(114)

# إهــداء

**اهدي تخرجي :**
**الى من هي السبب في وجودي وقوتي ومثلي الأعلى في الحياه من هيا سندي ومن تعبت ل أجلي (أمي الغالية) لا توفيك اي كلمات فانتي من اوصلني الى ما انا عليه اليوم حفظك الله لي يا تاج راسي والى جدي الذي هو لي اكثر من أب وجدتي التي هي اغلى من حياتي حفظكما الله لي وأطال في اعماركما وخالي السند والعضد دائما وابدا والذي هو لي اخ واب ودنيا ادامك الله يا والدي واخي والى روح أبي الطاهرة رحمة الله والى جميع عائلتي الذي ساندوني دوما والى صديقات عمري.**

**الحمد لله الذي رزقني الفرح والسعادة ومن علي بالنجاح والتوفيق في مسيرتي**
**اهدي تخرجي الى سندي وقرة عيني الذي كان لها فضل كبير في رحلة كفاحي والدتي الذي لولاها لما وصلت الى مأ انا عليه الان و الى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته وادخله فسيح جناته**
**والى كل من ساندني إخوتي وأقربائي واصدقائي.**

**أهدي هذا البحث الى من قال الحق تعالى فيهما:**
**(وقل ربي ارحمهما كما ربياني صغيرا)**
**الى روح والدي الطاهرة تغمده الله برحمته وادخله فسيح جناته**
**الى امي العظيمة حماها الله ورعاها برعايته**
**الى قريب الروح وبعيد الأرض الى خالي عبدالله السند الاول والدائم**
**واخيرا إلى نفسي وعائلتي وجميع من ساندني.**

**الحمد لله الذي رزقني الفرح والسعادة ومن علي بالنجاح والتوفيق في مسيرتي**
**اهدي تخرجي الى سندي وقرة عيني الذي كان لها فضل كبير في رحله كفاحي والدتي الذي لولاها لم اوصلت الى مأ انا عليه الان**
**والى كل من ساندني إخوتي وأقربائي واصدقائي.**

**أهدي تخرجي الى من جرع الكأس فارغا ليسقيني قطرة حب.**
**الى من حصد الأشواك عن دربي ليمهد لي طريق العلم.**
**لأمي وأبي وأخوتي وروح جدتي الغالية .**

**البـــــــاحثون**

# شــكر وامتنـان

**في البداية نحمد الله تعالى على ان وفقنا لإنجاز هذا البحث له الحمد والشكر.**

**ونشكر على وجه الخصوص استاذنا الفاضل الدكتور (جميل الجويد) لتفضله الكريم بالأشراف على هذا البحث.**

**ونقدم الشكر للجنة المناقشة الداخلية والخارجية الدكتور () والدكتور() كما ان شكرنا موجة لإدارة كلية العلوم المالية والإدارية بجامعة المستقبل ابتداء برئيس الجامعة الدكتور () وباقي طاقم الإدارة والعاملون بالجامعة .**

**ويسرنا أن نوجه شكرنا لكل من نصحنا وارشدنا او وجهنا او ساهم معنا في اعداد هذا البحث بإيصالنا للمراجع والمصادر المطلوبة في اي مرحلة من مراحله.**

**واخيراً نتقدم بالشكر الجزيل الى من تعاون معنا في انجاز هذا البحث من موظفي (بنك اليمن والكويت)وموظفي (البنك الدولي )وختاماً نسأل الله العفو والمغفرة لنا ولوالدينا ولمن ذكرناهم ونلتمس العذر ممن فاتنا ذكرهم في هذة الاسطر القليلة .**

**البـــــــاحثون**

## فهرس الجداول


الآيــة القرآنية ..... ii

إهــداء ..... iii

**البـــــاحثون** ..... iii

شــكر وامتنان..... iv

**في البداية نحمد الله تعالى على ان وفقنا لإنجاز هذا البحث له الحمد والشكر.** ..... iv

**البـــــاحثون** ..... iv

اولاً : الاطـــــــار العـــام للدراسة..... 2

المبحث الأول: الإطار المنهجي ..... 3

المقدمة ..... 3

مشكلة البحث : ..... 4

أهداف البحث : ..... 4

اهمية البحث ..... 4

فرضيات البحث: ..... 5

مبررات اختيار الموضوع..... 5

حدود البحث: ..... 6

منهجية البحث : ..... 6

ادوات البحث : ..... 6

نموذج البحث ..... 7

المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية..... 8

الدراسات السابقة: ..... 8

الفصل الأول ..... 10

مفهوم التحليل المالي . ..... 11

مقدمة : ..... 11
اولاً: تعريف التحليل المالي : ..... 11
المبحث الأول: اهمية التحليل المالي: ..... 12
المبحث الثالث: وظائف التحليل المالي:..... 14
المبحث الرابع: القوائم المالية:..... 18
المبحث الخامس: أنواع التحليل المالي:..... 31
**التحليل المالي طبقًا لمرور الوقت الزمني للمؤسسة**..... 31
الفصل الثاني..... 54
عموميات خول اتخاذ القرار ..... 54
المبحث الأول: عموميات حول اتخاذ القرارات ..... 55
المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار: ..... 61
الفصل الثالث ..... 65
تمهيد ..... 66
منهج البحث ..... 66
مجتمع البحث..... 66
عينة البحث ..... 66
ادوات البحث ..... 67
تكافؤ مجموعتي البحث: ..... 67
خطوات تطبيق البحث: ..... 67
أدوات البحث : ..... 68
تحكيم الاستبيان:..... 68
الصدق والثبات:..... 68
صياغة فقرات الاستبيان في صورته النهائية:..... 68
تطبيق الاستبيان: ..... 69
تحليل الاستبيان:..... 69

مقياس أداة الاستبانة..... 69
صدق اداة الدراسة : ..... 69
المبحث الثاني ..... 71
تحليل البيانات الديموغرافية ومناقشة الفرضيات..... 71
نتائج البحث الميدانية:..... 74
أولا-عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الأول:..... 74
ثانياً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الثاني :..... 76
ثالثاً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الثالث : ..... 78
رابعاً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات الفرضية: ..... 80
النتائج المتعلقة بترتيب متوسط المجالات الاستبانة..... 82
نتائج تحليل الفرضيات..... 82
توصيات الدراسة..... 83
أفاق الدراسة..... 83
الفصل الرابع..... 84
أولا : المراجع العربية..... 85
المراجع الاجنبية: ..... 86
المراجع الالكترونية..... 86
الملحقات ..... 87
البيانات الشخصية للباحثين ..... 90

## اولاً : الاطـــــــار العـــام للدراسة

## المبحث الأول : منهجية البحث.

* المقدمة
* مشكلة البحث
* أهداف البحث
* اهمية البحث
* فرضيات البحث
* مبررات اختيار الموضوع
* حدود البحث
* منهج البحث
* نموذج البحث

## المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية .

## المبحث الأول: الإطار المنهجي

### ■ المقدمة

لقد تزايد الاهتمام بالتحليل المالي خلال العقود الماضية وخاصة في ظل اقتصاديات السوق وأسواق رأس المال، وظهور المنظمات المتعددة الجهات من المنظمات المساهمة.

وقد أصبح التحليل المالي أداة أساسية يمكن من خلالها تقييم أداء الشركات والحكم على نتائج أعمالها بشكل علمي وهو الامر الذي يتطلب محللين ماليين أكفاء مسلحين بالمعرفة العلمية والأساليب الحديثة لهذا المجال.

فالتحليل المالي هو الاداة التي يستطيع المديرون من خلالها اتخاذ القرارات المالية المختلفة وتسليط الضوء على نتائج السياسة المالية التي تتبعها المنظمات وبذلك تتمكن من طرح التساؤلات الصابة ويستكشف مؤشرات الهشاشة المحتملة التي على ضوئها يتمكنون من اتخاذ القرارات المناسبة، ولا يقتصر الاهتمام بالتحليل المالي على المنظمات فقط بل يتعدى ذلك إلى المقترضين من المصارف والمالكين والعاملّين والمنافسين ... وغيرهم **(سماح م ،2011م).**

ولذلك فإن تطور دور المصارف والمؤسسات المالية في اقتصاد الوطن وتوفر الائتمان الازم لاحتياجات القطاعات الاقتصادية وتقديم التسهيلات الائتمانية المختلفة يعد دعامة أساسية للدفع باقتصاد الوطن نحو النمو والاستقرار.

وتتجلى أهمية الدراسة في سعيها إلى معرفة دور التحلّيل المالي وما تتضمنه من مجالات ومعايير وأساليب وأدوات لمعرفة الوضع المالي للمؤسسة واستقراء المؤشرات المالية ذات الدلالة وإمكانية الاعتماد علّيها في اتخاذ القرارات الإدارية حيث يجب أن يكون القرار على أسس علمية مدروسة وهذا يؤدي إلى تحقُق عوائد مرتفعة عند أقل مستوى ممكن من المخاطر المصاحبة للقرار المتخذ.

حيث يعد التحليل المالي من أهم الموضوعات البالغة الأهمية استخداماً في البنوك التجارية فهو يقوم بمعالجة البيانات المالية لتقييم الأعمال وتحديد الربحية على المدى الطويل بالإضافة إلى استخدام البيانات والمعلومات في دراسة النسب والمؤشرات والتي بدورها تهدف إلى الحصول على المعلومات التي تستخدم في تقييم الاداء واتخاذ القرارات المناسبة **(الفوضيل، الحاجي،2017م).**

وقد تناولت الدراسات السابقة اهمية التحليل المالي ولكن هنالك جوانب قصور في دراسة التحليل المالي وتأثيره على اتخاذ القرارات الادارية في البنوك التجارية.

## ▪ مشكلة البحث :

نظرا لأهمية الدور الذي يلعبه التحليل المالي في صناعة القرارات المالية الصائبة وتقييم وضعية الأداء المالي للمؤسسات هناك جوانب قصور في استخدام ادوات التحليل المالي عند اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات المالية، وهذا يؤثر على مستوى الاقتصاد ككل ويعرض المؤسسة للخطر بشكل خاص، ومن هذه المشكلة يمكن صياغة الاسئلة التالية:

**❖ السؤال الأول:**

ما هي العلاقة بين التحليل المالي واتخاذ القرارات الادارية في البنوك التجارية؟

**❖ السؤال الثاني:**

ماهي العلاقة بين البيانات المدققة من قبل المراجع المالي وبين اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية؟

**❖ السؤال الثالث:**

ما اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات؟

**❖ السؤال الرابع:**

ما مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار؟

## ▪ أهداف البحث :

**❖ يسعى هذا البحث الى تحقيق الأهداف التالية:**

1- التعرف على العلاقة بين التحليل المالي واتخاذ القرارات الادارية في البنوك التجارية .

2- التعرف على العلاقة بين البيانات المدققة من قبل المراجع المالي وبين اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية.

3- التعرف على اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات.

4- التعرف على مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار؟

## ▪ اهمية البحث

**❖ الاهمية العلمية :**

1- تعتبر من الدراسات القليلة في معرفة دور التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية من عدمها.

2- تستمد هذه الدراسة اهميتها من خلال محاولة الباحثون اثبات ان التحليل المالي من الطرق الاكثر اماناً في عملية اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية .

3- معرفة تأثير التحليل المالي في التقليل من مخاطر القرارات الإدارية المراد اتباعها في البنوك التجارية .

4- بيان كيفية استعمال متخذي القرارات النتائج الصادرة عن التحليل المالي لإعطاء دقة في القرارات المالية المتخذة .

❖ **الاهمية العملية :**

تنشأ أهمية هذه الدراسة من خلال النتائج التي سوف يتم التوصل إليها لمعرفة اثر العلاقة بين مدى استخدام التحليل المالي بصورة أساسية اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات المالية، إذا أصبح استخدام التحليل المالي والنسب المالية من الأدوات المهمة في تزويد الجهات المختلفة بالمعلومات الصحيحة في اتخاذ قرارات المؤسسات المالية، ولان الأنشطة التمويلية في البنوك التجارية هي الأكثر نشاطا في أعمالها لاحظ الباحثون أهمية المعلومات التي يقدمها المحلل المالي عن المؤسسة كونه يستخدم النسب المالية عند تحليل القوائم المالية الخاصة بالمؤسسة، وتتمثل الأهمية العملية للدراسة في النقاط التالية :

1- المساعدة في توفير المعلومات المناسبة لمستخدمي المعلومات المالية وذلك باستخدام النسب المالية.

2- الفائدة التي يمكن أن يجنيها متخذو القرار في المؤسسات المالية العاملة في اليمن نتيجة لاستفادتهم من نسب التحليل المالي.

3- القاء الضوء على اهم النسب المالية التي تستخدم في اتخاذ القرارات الإدارية في المؤسسات المالية في اليمن.

## ▪ فرضيات البحث:

1- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين التحليل المالي واتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية.

2- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين البيانات المدققة من قبل المراجع الداخلي وبين اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية.

3- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية وبين اتخاذ القرارات المالية في البنوك التجارية.

4- لا توجد علاقة ذات دلالة إحصائية بين كفاية المعلومات الواردة في القوائم المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي وبين اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية ز

## ▪ مبررات اختيار الموضوع

❖ مبررات ذاتية:

الرغبة الشخصية في البحث في هذا الموضوع.

❖ مبررات موضوعية:

يعود سبب اختيارنا لهذا الموضوع إلى الأهمية التي يكتسبها ونوجزها فيما يلي :

1- معرفة كيفية التحليل المالي في دراسة واظهار وضعية المؤسسة من خلال المؤشرات المالية .
2- الصلة المباشرة لهذا الموضوع والتخصص العلمي الذي ندرسه .

- **حدود البحث:**

❖ **حدود مكانية:**

✓ الجمهورية اليمنية
✓ العاصمة صنعاء
✓ المؤسسات المالية (بنك اليمن الدولي) و (بنك اليمن والكويت).

❖ **حدود زمانية**

حيث تمت هذه الدراسة في الفترة (2021م-2022م).

❖ **حدود بشرية**

حيث استهدف هذا البحث عينة من متخذي القرارات في هذه المؤسسات المالية .

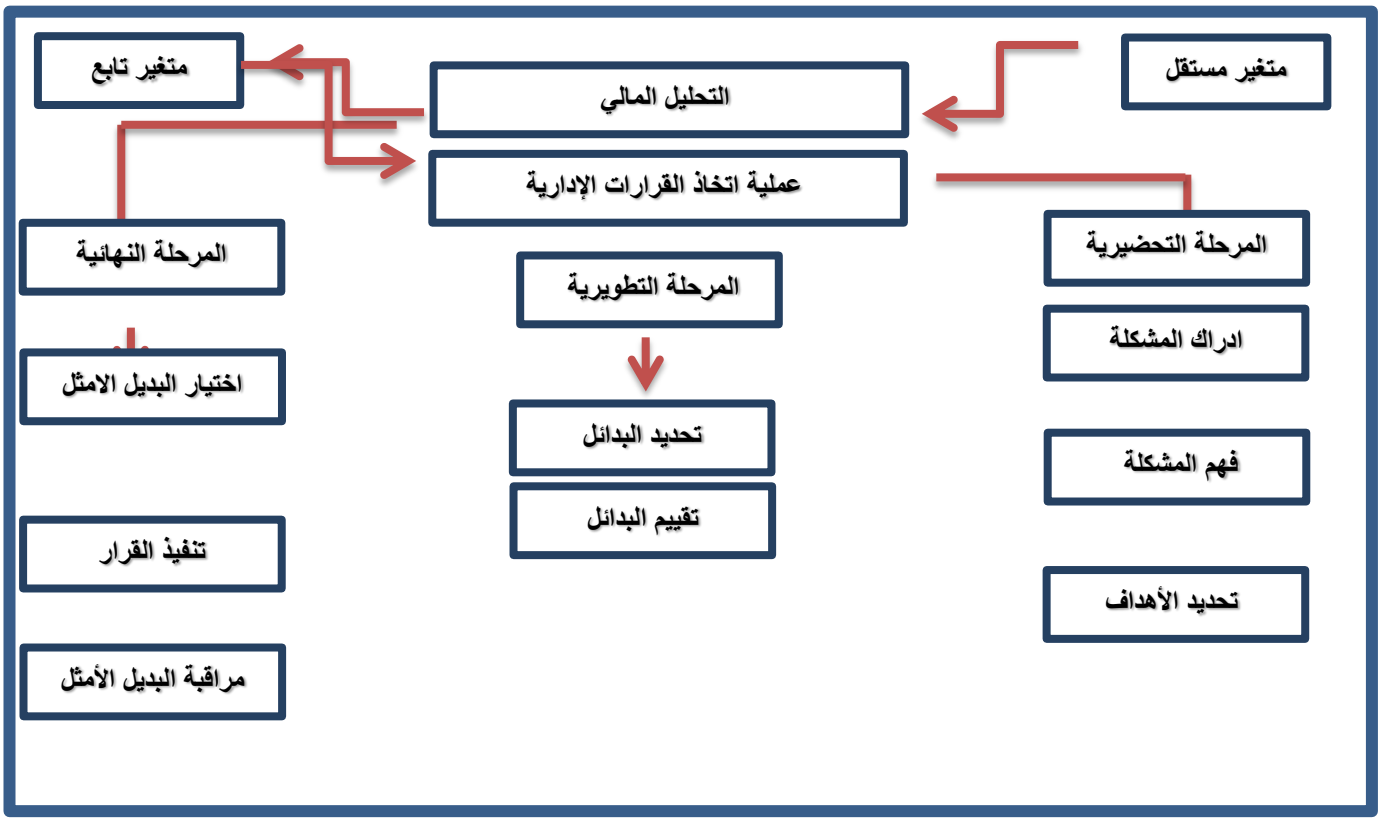
- **منهجية البحث :**

لقد اعتمدنا في دراستنا لهذا الموضوع على المزج بين المنهج الوصفي و التحليلي و حيث يظهر المنهج الوصفي في عرض جميع المعلومات وهذا بإعطاء مختلف مفاهيم التحليل المالي وكيفية استخدام أدوات التحليل المالي في عملية اتخاذ القرارات وكذلك استخلاص النتائج من خلال الاستبانة. كما قمنا بعمل جداول لتوضيح كيف يتم اتخاذ القرارات الإدارية باستعمال النسب المالية.

- **ادوات البحث :**

1- البحث ب الاستبيان والمقابلات المتعمقة.
2- تطبيق نسب التحليل المالي.

## ▪ نموذج البحث




**شكل رقم (1) يعبر عن نموذج البحث.**

رسم توضيحي 1

## ▪ المبحث الثاني: الدراسات السابقة وعلاقتها بالدراسة الحالية

**الدراسات السابقة:**

إن الدراسات السابقة في مصادر إلهام لا تخلى عنها، فكل بحث ما هو إلا امتداد للبحوث السابقة لذلك لابد من معرفة الدراسات التي أنجزت من قبل حول " التحليل المالي والقرار الائتماني " التي تدفع إلى طرح تساؤلات جديدة وتساعد على رسم الطريق التي سيتبعها هذا البحث، وقد قامت الباحثة بالاطلاع على عدد من الدراسات السابقة التي حصلت عليها والتي تتصل بشكل او باخر بموضوع دراستها وسوف يتم استعراضها اعتمادا على تسلسلهم الزمني.

**دراسة محمد المعشي (2017م) بعنوان "أثر التحليل المالي في قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في اليمن":**

حيث هدفت هذه الدراسة الى تحديد اثر استخدام التحليل المالي في قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك التجارية العاملة في اليمن ، وتحديد معوقات استخدام النسب المالية عند أتخاذ قرار منح الائتمان المصرفي في البنوك اليمنية.

**دراسة بأسرة (2009 م ) بعنوان " استخدام التحليل بالنسب المالية في تقييم سياسات إدارة الأموال بالمصارف " :**

حيث هدفت الدراسة إلى بيان مدى اختلاف النسب المالية المستخدمة في تقييم سياسات إدارة الأموال في المصارف التقليدية عن المصارف الإسلامية ومدى أهمية استخدام تلك النسب في كلا التوعين من المصارف ، وصولا إلى إيجاد نموذج من النسب المالية المشتركة ، وقد توصلت الدراسة إلى أن النسب المالية تعد من أهم أدوات التحليل المالي التي تستخدم في تحليل القوائم المالية في المصارف اليمنية ويمثل التحليل المالي أهمية قصوى لعدد من الجهات الداخلية والخارجية أهمها إدارة المصرف والملاك والبنك المركزي اليمني ، وأن الأساليب التحليل المالي المختلفة ولاسيما أسلوب التحليل بالنسب المالية دورا جوهريا في تقييم إدارة أموال المصارف اليمنية .

**دراسة البحيصي والكحلوت (2007م ) بعنوان " العوامل المؤثرة في مدى اعتماد متولى الائتمان على التحليل المالى فى ترشيد القرار الائتمانى " :**

هدفت الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف العاملة في فلسطين على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان والعوامل المؤثرة على ذلك وتوصلت الدراسة إلى أن هناك درجة ضعيفة من الاعتماد على التحليل المالي في اتخاذ القرار الائتماني وكذلك وجود علاقة معنوية إحصائية بين الموثوقية في القوائم المالية ودرجة الاعتماد على التحليل المالي عند اتخاذ قرار منح الائتمان.

**دراسة ( الكحلوت ،2004) بعنوان " مدى اعتماد المصارف على التحليل المالي للتنبؤ بالتعثر ":**

. تهدف الدراسة إلى التعرف على مدى اعتماد المصارف التجارية العاملة في قطاع غزة على التحليل المالي كأداة لترشيد قراراتها الائتمانية ، ومن اجل تحقيق ذلك أجريت دراسة ميدانية على 65 موظف يعملون في البنوك المحددة مسبقا ، وقد توصلت الدراسة إلى النتائج التالية : تعتمد المصارف التجارية الوطنية على التحليل المالي بدرجة كبيرة وينصب استخدام المصارف على التحليل المالي بدرجة كبيرة في جانب تقييم الأداء للمصارف واتخاذ القرارات ، وتعتمد المصارف بدرجة أقل على التحليل المالي في مجال التنبؤ بالتعثر او الفشل المالي عدم تركيز المصارف في مجال إعطاء الدورات على تطوير قدرات الموظفين .

**دراسة الطراونة (2004م ) " أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية " : حاول الباحث التعرف على أثر خدمة الائتمان المصرفي في ربحية المصارف التجارية الأردنية :**

وهدفت هذه الدراسة إلى التعرف على تأثير تأهيل وتنظيم موظفي التسهيلات الانتمائية في ربحية المصارف وبيان دور محتوى السياسة الائتمانية من حيث أحجام القروض وأنواعها، تسعير القروض ومعايير وشروط منحها في التأثير على ربحية المصارف التجارية وأن لوضوح السياسات الائتمانية تأثير إيجابيا في ربحية المصارف.

**دراسة الدغيد ، ايمان ، انجرو (2001م ) بعنوان " التحليل الائتماني و دوره في ترشيد عمليات الاقراض المصرفي بالتطبيق على المصرف الصناعي السوري**

تهدف هذه الدراسة إلى معرفة التحليل الائتماني ودوره في ترشيد عمليات الإقراض المصرفي وبيان أهمية تحليل البيانات المالية لطلب الاقتراض في الكشف والتحقق من سلامة مركزه المالي وجدارته الائتمانية وقدرته على سداد التزاماته بعد الحصول على الائتمان، وكذلك تهدف إلى إبراز أهمية متابعة الائتمان للتحقق من استمرار العميل في وضع يمكنه من تسديد الأقساط المستحقة ، وقد أجريت الدراسة على المصرف الصناعي السوري .

❖ **التعقيب على الدراسة الحالية مقارنتاً بالدراسات السابقة**

جاءت هذه الدراسة امتداد للدراسات السابقة ، وتتميز هذه الدراسة بقيام الباحثون بعما استبيان يدرس فيه جميع العوامل والفرضيات المطلوبة وتوزيعها على موظفي إدارات ( بنك اليمن والكويت) ( وبنك اليمن الدولي ) وركزت هذه الدراسة على بيان اهمية استخدام إدارات المصارف التجارية اليمنية للتحليل المالي كأداة رئيسية في عملية أتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية اليمنية .

# الفصل الأول

## مدخل في التحليل المالي

### المبحث الأول : مفهوم التحليل المالي .

- مفهوم التحليل المالي.
- لمحة تاريخية عن التحليل المالي

### المبحث الثاني :اهمية التحليل المالي.

### المبحث الثالث :وظائف التحليل المالي.

### المبحث الرابع :القوائم المالية.

### المبحث الخامس :انواع التحليل المالي.

## ❖مفهوم التحليل المالي .

### ❖ مقدمة :

إن القيام بأي مشروع يستوجب التعرف عن الإمكانيات المالية للمؤسسة أو صاحب المشروع و لا ريب أن الوسيلة في ذلك هي استعمال تقنيات التسيير و المتمثلة في أساليب التحليل المالي و استخدام أدوات التحليل المالي ينتج عنه اكتشاف نواحي القوة و الضعف في المركز المالي ، و ذلك لإبراز الأهمية النسبية لمختلف عناصر البيانات و إظهار السياسة المالية و إيجاد العلاقة المناسبة بين هذه العناصر التي توضح مركز المؤسسة

ويعد التحليل المالي من الوسائل والادوات المهمة التي يتم بموجبها عرض نتائج الاعمال، فهو ينير الطريق أمام المحللين الماليين بإظهار أسباب النجاح والفشل ويبين مواطن الضعف والقوة في المركز المالي للمنظمة وبذلك فهو يساعد المصارف في اتخاذ القرارات المناسبة باعتبارها من أكثر المهتمين بالمعلومات المالية عن المنظمات.

### اولاً: تعريف التحليل المالي :

نتيجة لاختلاف آراء المفكرين والباحثين وتعدد الأغراض التي استخدم فيها مصطلح التحليل المالي تعددت تعريفاته حيث عرف مطر التحليل المال على أنه "عملية يتم من خلالها استكشاف أو اشتقاق مجموعة من المؤشرات الكمية والنوعية حول نشاط المشروع الاقتصادي ويساهم في تحديد أهميته وخواص الأنشطة التشغيلية والمالية للمشروع وذلك من خلال معلومات تستخرج من القوائم المالية ومصادر أخرى وذلك لكي يتم استخدام هذه المؤشرات بعد ذلك في تقييم أداة المنظمة بقصد اتخاذ القرارات" **(مطر ،2003:3 ).**

في حين يتفق كل من الزبيدي و المؤمني و حنفي وقحف وكامل في تعريف التحليل المالي بأنه عملية تحويل الكم الهائل من البيانات والأرقام المالية التاريخية المدونة في القوائم المالية للميزانية العمومية وقائمة الدخل إلى كم أقل من المعلومات والأكثر فائدة لعملية اتخاذ القرارات **(الزبيدي ،2008:118).**

أما السنفي فيعرف التحليل المالي بأنه: أسلوب منظم لمعالجة البيانات والمعلومات بهدف التعرف على الموقف المالي للمنظمة ونقاط الضعف والقوة وبما يساعد على التخطيط وتقييم الأداء واتخاذ القرارات من خلال إيجاد علاقات مختلفة بين تلك البيانات والتعرف على التغيرات المختلفة التي طرأت عليها **(السنفي، 2005:57).**

كما يعرف التحليل المالي بأنه نشاط يسبق التخطيط المالي ويلازمه ويتعلق بتحويل البيانات المدونة في القوائم المالية إلى معلومات ذات دلالة معينة حسب الجهة التي تقوم بهذه العملية **( كنجو وفهد ،1997:69).**

مما تقدم عرضه يستطيع الباحثون القول بأن التحليل المالي ما هو الى عبارة عن علم يهتم بمعالجة البيانات المالية المنشورة وغير منشورة وذلك باستخدام الاساليب المناسبة وفقا للغرض من التحليل المالي وذلك بهدف الحصول على معلومات تكشف عن السياسة المالية المتبعة في المنظمة ومدى ملائمتها واتخاذ القرارات المناسبة.

## ▪ المبحث الأول: اهمية التحليل المالي:

لقد زادت أهمية التحليل المالي بعد التقدم الصناعي وظهور المشروعات الكبرى وتقدم وسائل الاتصال والتكنولوجيا المختلفة الامر الذي تطلب وجود إدارة متخصصة تقوم بجمع البيانات وتصنفها وتبويبها وتحليلها وتفسيرها وهناك جملة من الأسباب ترجع تفسير القوائم المالية بالشكل المجرد لما تحتويه من معلومات إلى ضرورة تحليلها ودراستها يمكننا تلخيصها في الاتي: **(شاكر وآخرون،8:2000- 9– 1 )**

### ❖ التطور الصناع الكبير:

أدى التطور الصناعي الكبير إلى الحاجة إلى رأس مال ضخم لأنشاء الصناعة وتجهيزها بمبالغ كبيرة عجزت المنشأة على توفيرها مما أدى إلى ظهور شركات مساهمة لتوفير الأموال وبذلك أدى إلى فصل الإدارة عن الملكية وعندئذٍ ضرورة تقييم أداء المديرين وزيادة الاهتمام بالقوائم المالية من قبل المساهمين وذلك لتوفُّر الفرصة والأساس في تقييم الاداء المالي.

**1. الائتمان:**

يعد الائتمان عصب الحياة الاقتصادية، وهو عبارة عن سلسلة من الحلقات المتصلة تتأثر ببعضها البعض فتأخر السداد سيؤثر على الأطراف الاخرى وتؤدي إلى خلق مشكلة مالية لذلك تهتم المصارف بشكل خاص بدراسة المركز المالي للجهات الطالبة للقرض قبل منحها.

**2. أسواق الاوراق المالية:**

حيث تدخلت الهيئات المسيطرة على أسواق الأوراق المالية بوضع اللوائح التي تهدف إلى نشر القوائم المالية للشركات بأسلوب واضح يعبر عن كفاءة أداء الشركات التي يرغب الاستثمار فيها.

**3. تدخل الحكومات في طريقة عرض البيانات المالية:**

إن نجاح الشركات المساهمة كوسيلة لاستثمار المدخرات يتوقف على حماية المستثمر من تلاعب المديرين والمؤسسين وقد اهتمت الحكومات بذلك من خلال إصدار القوانين التي تنص على ضرورة تعيين مراجعين للحسابات أو نشر القوائم المالية على الجمهور اعترافاً منها بأحقية اطلاع الاطراف الخارجية.

ويساعد التحليل المالي في التعرف على مواطن القوة في المنظمة لتعزيزها وعلى مواطن الضعف لوضع العلاج المناسب واللازم لها من خلال التحليل المالي حيث يعد التحليل المالي ذا أهمية إدارية بحيث يستعين به المديرون وخاصة الماليين منهم لدعم خططهم المالية بالمعلومات الدقيقة.

وكذلك تساعد المديرون فيوضع السياسات المالية التشغيلية وكذلك وضع نظام رقابة فعال في تقييم أداء المنظمة، حيث يشكل التحليل المالي للمؤسسات والمنظمات حجر الزاوية في الأهمية حيث إن عملية اتخاذ القرار تكون معتمدة أساسا على نتائج التحليل المالي. **(عقل، 8060 :877-874).**

**لذلك نجد إن التحليل المالي يستخدم في عدة مجالات منها:**

**1 -التحليل الائتماني:** ويهدف التحليل الائتماني الى التعرف على مقدرة المدين على السداد أي الوفاء بالتزاماته المالية اتجاه المقرض.

**2-التحليل الاستثماري:** يستعمل التحليل المالي فً تقييم الاستثمار في أسهم المنظمات وإسناد القرض وبالتالي تقييم المنظمات نفسها والذي يعود بالفائدة على الأفراد والمنظمات.

**3-التخطيط:** تتعرض المنظمات إلى تذبذبات مستمرة في أسواقها مما يتطلب منها إعداد الخطط الكفيلة بمواجهة هذه التغيرات ولا يتم ذلك إلى من خلال تحليل أداء المنظمات للسنوات السابقة باستعمال أدوات التحليل المالي.

**4-تحليل الاندماج والشراء:** قد ترغب منظمة في شراء منظمة أخرى أو انضمام منظمتين أو أكثر معا لتكوين منظمة جديدة وهنا لابد من تقييم كلاً من المنظمتين وتقدير الاداء المستقبلي لها.

**5-تحليل تقييم الاداء:** أن تقييم أداء المنظمة يعتمد على تقييم ربحيتها وكفاءتها في إدارة موجوداتها وتوازنها المالي وسيولتها وهذا لا يتم إلى من خلال استخدام أدوات التحليل المالي.

وسوف يتم في هذا البحث التركيز على التحليل المالي في مجال الائتمان المصرفي حيث يتم الاعتماد على نتائج هذا التحليل في ترشيد قرارات منح أو منع التسهيلات الائتمانية المطلوبة التي يقوم بأجرائها المحلل الائتماني لدى إدارة الائتمان في المصارف.

**ويمكن إبراز أهمية التحليل المالي من خلال الاتي:**

1. معرفة المركز المالي للمنشأة.
2. معرفة المركز الائتماني للمنشأة.
3. تخطٌط السياسات المالية.
4. قياس كفاءة عمليات المنشأة المختلفة.
5. الحكم على صلاحية السياسة المالية والتشغيلية للمنشأة.
6. التعرف على نقاط الضعف والقوة في السياسات المالية للمنشأة.
7. التعرف على مركز المنشأة في قطاع معين.
8. الحكم على كفاءة واداء الإدارات المختلفة للمنشأة.
9. معرفة النتائج التقديرية لبرامج الاستثمار والتمويل.

- **المبحث الثالث: وظائف التحليل المالي:**

يتوقف الحكم على كفاءة أي مصرف من المصارف على مدى نجاحه أو فشله من خلال القرارات الـتـ تتخـذها إدارة الائتمـان فيمـا يتعلـق بمـنح التسـهيلات الائتمانيـة **( العصـار و آخـرون ،153:2001-154)**

## حيث يقوم المحلل المال بوظيفتين اساسيتين هما:

1. **الوظيفـة الفنيـة:** وتتجلى في كيفية التعامل في استخدام وتطبيق معايير وقواعد التحليل المالي وذلك على النحو التالي :
   - كيفية احتساب النسب المالية رياضياً
   - تصنيف وتبويب البيانات والمعلومات والربط بينها لاغراض الدراسة والمقارنة.
   - مقارنة المعلومات المستخرجة بما هو متوقع.
2. **الوظيفـة التفسيريـة :**وتتمثل هذه الوظيفة بتفسير النتائج التي تم التوصل اليها بشكل دقيق غير قابل للتأويل ووضع الحلول والتوصيات لهذه النتائج، وعلى المحلل المالي عند مزاولته لهذه الوظيفة مراعاة ما يلي:

- الشكل القانوني للمنظمة.
- طبيعة النشاط الذي تزاوله إدارة المنظمة.
- مركز المنظمة في الصناعة أو القطاع الذي تنتمي له.
- خصائص الصناعة التي تنتمي لها المنظمة ..
- طبيعة الأنظمة الحكومية التي تعمل المنظمة في ظلها.
- طبيعة السوق الذي تعمل به المنظمة.
- الموقع الجغرافي الذي توجد فيها المنظمة.

## خطوات ومعايير التحليل المالي

- **اولاً: معايير التحليل المالي**

أن متابعـة تغيـر المؤشـرات الماليـة يعتمـد بصـورة أساسـية علـى إمكانيـة مقارنتهـا بمعـايير أخـرى معينة، إذ إن هذه المقارنة ستلقي الضوء على ما تعنيه كل نسبة من النسب التي استخرجت، هل هي مرتفعة أم منخفضة **(باجابر،119:2010-120)**

**وهناك أربعة معايير رئيسة للأداء المالي وهي كالتالي:**

- **المعايير التاريخية** :وهي مستمده من أداء العميل ذاته في الماضي بحيث يمكن حساب المؤشرات المالية من القوائم المالية السباقة لغرض رقابة أداء السنة المعنية قياساً بالماضي (بسنة واحدة' أو بسنة القياس' أو بمتوسط عدد من السنوات الماضية) ، على أن يؤخذ بالحسبان عند إجراء المقارنة التبدل في الظروف الخارجية والداخلية للعميل ولهذه المعايير التاريخية أهميتها ،لأن لكل عميل خصوصيته ' وظروفه ونشأته ' وتطوره..**(سماح،م،25-26)،2011)**
- **المعايير القطاعية (الصناعية):** وهي معايير للأداء مستمده من القطاع ' أو النشاط الاقتصادي ' الذي ينتمي إليه العميل وهي تشير إلى أداء مجموعة من العملاء العاملين في القطاع أو النشاط نفسه إذ إنه في الوقت الذي يتفاوت فيه العملاء فإن هناك خصائص مشتركة لها، ونابعة من التخصص القطاعي الذي يعمل في إطاره العميل.. .**(سماح،م،25-26)،2011)**
- **المعايير المطلقة :**هناك تقاليد سائدة في هذا الخصوص في العديد من الأسواق والأوساط المالية وهي تنعكس في وجود مجموعه من المعايير (النسب المالية) المتعارف عليها والمستمدة من المعايير والتجارب العلمية مثال ذلك الاعتقاد بأن المعيار المطلق لنسبة التداول هو(٢:١) ومعيار الحد الأقصى لنسبة الأموال المقترضة إلى الممتلكة (١:١) وللنسبة السريعة (١:١) وهكذا.... ..**(سماح،م،25-26)،2011)**
- **المعايير المستهدفة :**وهي مجموعة من النسب تعمل إدارة العميل على بلوغها من خلال تنفيذ الموازنة أو الخطة ،وبالتالي فإن مقارنة النسب المتحققة تبرز وجه الانحرافات بين الأداء الفعلي ' والمخطط للعميل المعين وبالتالي اتخاذ الإجراءات التصحيحية اللازمة..
**..(سماح،م،25-26)،2011)**

## ▪ ثانياً: خطوات التحليل المالي:

- **التحديد الواضح لأهداف التحليل المالي:**

وتتفاوت الاهداف من فئة الي أخري وبصفة عامة يمكن تحديد الهدف علي ضوء الموضوع أو المشكلة الموجودة لدي المنشأة.

- **تحديد الفترة المالية التي يشملها التحليل المالي:**

وتوفير بيانات مالية يمكن الاعتماد عليها لسنوات متتالية، حيث ان القوائم المالية لسنة واحدة قد لا تكون كافية للحصول منها علي المعلومات التي يستطيع المحلل من خلالها الحكم علي قدراتها وامكانيات العميل.

- **تحديد المعلومات التي يحتاج اليها المحلل للوصول الي اهدافه:**

ويمكن للمحلل الحصول عليها من القوائم المالية للشركة المنشورة وغير المنشورة، وتقرير مراقب الحسابات وتقارير مجلس الادارة، والمعلومات من الصحف الاقتصادية أو المكاتب الاستشارية.

وربما يحتاج المحلل المالي في هذه المرحلة إعادة تبويب القوائم المالية بما يتناسب مع خطة التحليل المستهدفة.

- **اختيار اسلوب وإدارة التحليل المناسبة للمشكلة موضوع الدراسة:** بحيث يبدأ المحلل المالي فورا بعد حصوله على المعلومات المناسبة والكافية لعملية التحليل في تحديد اداة التحليل المالي لاستخراج المعلومات، سواء كانت تحليل مؤشرات او تحليل باستخدام النسب او تحليل مقارن.
- **اختيار المعيار المناسب من معايير التحليل المالي لاستخدامه في قياس النتائج:**

سواء كان معيار مطلق متعارف عليه في مجال التحليل المالي فمثلا قياس السيولة يكون بمتوسط لنسبة التداول بقيمة 1،2 أو معيار نشاط خاص ودراسة مؤشراته مقارنتها بنتائج التحليل، أو معيار اتجاهي بمقارنه حركه أداة التحليل خلال الفترة الزمنية، أو معيار مستهدف من خلال تحديد نسب معينه للوصول اليها.

- **تحديد درجة الانحراف عن المعيار المستخدم في القياس:**

بمعني تحديد الفروقات التي تظهر بين النتائج الفعلية والمعيار الذي اختاره المحلل، وهو ما يمثل استعمال المعلومات التي توفرت لدي المحلل لاتخاذ القرارات المناسبة نحو قيمة الانحراف ومعناه ودرجة خطورتها.

- **دراسة وتحليل اسباب الانحراف:**

وهي المرحلة التي أري انها اهم مراحل التحليل وتطلب الفهم العميق لنتائج التحليل المالي بتمعن ودون اي تحيز وبمراعاة كاملة لعلاقات الارقام ومعانيها.

- **وضع التوصيات اللازمة في التقرير الذي يعد من قبل المحلل في نهاية عملية التحليل المالي:**

وهي المرحلة الختامية المكملة للتحليل المالي من خلال صياغة تقرير بتحليل النتائج ووضع التوصيات استنادا اليها والي خبرة المحلل المالي في قطاع نشاط الشركة **(Abdurrahman Mohamed).**

كما اضاف بعض اختصاصيو التحليل المالي بأنه بالنسبة لأي مهني مالي، من المهم معرفة كيفية تحليل البيانات المالية للشركة بشكل فعال .وهذا يتطلب فهم ثلاثة مجالات رئيسية: (هيكل البيانات المالية، الخصائص الاقتصادية للصناعة التي تعمل فيها الشركات الاستراتيجية التي تسعى الشركة للتمييز عن منافسيها)

**وهناك عموما ست خطوات لوضع تحليل فعال للبيانات المالية:**

1. التعرف على الخصائص الاقتصادية للصناعة.
2. تحديد استراتيجيات الشركة.
3. تقييم جودة البيانات المالية للشركة.
4. تحليل الربحية الحالية والمخاطر.
5. إعداد البيانات المالية المتوقعة.
6. قيمة الشركة.

## ❖ شروط التحليل المالي:

من أجل الاعتماد على التحلّيل المالي في اتخاذ القرار يجب أن تتصف هذه العملية بمجموعة من الشروط أهمها: **( الصياح والعامري ،50:2003-51)**

1. **المرونة:** أي قابليته للتغيير بين فترة وأخرى بحيث يتلاءم مع متطلبات التغيير الحاصلة خلال الفترة.
2. **الشمولية:** أي إن يكون شاملاً لأنشطة المنظمة حيث يظهر المؤشرات المختلفة عن أنشطة المنظمة ولا مانع في أن يكون التحلّيل جزء من اتخاذ قرار معين في نشاط محدد.
3. **الاقتصادية:** في التكاليف والجهد والوقت وذلك لضمان قياس المتغيرات ضمن فترة مالية محددة.
4. **التنبؤ بالمستقبل:** أي أن يركز التحلّيل المالي على أساس التنبؤ في المستقبل وليس على أساس الظروف التاريخية للمنشأة فقط وأن يكون هذا التنبؤ قصير الاجل أو طويل الاجل حسب متطلبات المنشأة من توقعات التدفقات النقدية والأرباح والتمويل ... وغيرهم.
5. **السرعة:** أي أن يمتاز التحليل المالي بالسرعة في القياس والانجاز لتجاوز التقادم على البيانات والمعلومات.
6. **التطور:** أي تطور أساليب وأدوات التحليل المالي وأن تكون هذه الإدارة فعالة وموضوعية لكي يتم التوصل إلى نتائج واقعية ودقيقة.

## ❖ مصادر البيانات اللازمة للتحليل المالي:

تتعدد المصادر التي يتحصل من خلالها المحلل المالي على البيانات المطلوبة واللازمة للقيام بالتحليل المالي نتيجة تعدد الجهات المستفيدة من التحليل والهدف من القيام بهذا التحليل، ويمكن القول إن المحلل المالي يحصل على البيانات اللازمة من مصدرين ويتوقف مدى اعتماد المحلل المالي على أي مصدر منهما حسب طبيعة واغراض التحليل المالي ونوع المؤشرات المطلوبة. **(شاكر وآخرون، 2000 :20-21)** ، والمصدران هما:

## ❖ المصدر الداخلي للبيانات:

يعرف الباحثون المصدر الداخلي للبيانات بأنه المصدر الذي يمكن من خلاله الحصول على البيانات المطلوبة واللازمة للقيام بالتحليل المالي ويكون مصدر هذه البيانات داخل المنظمة نفسها، ويساعد في إعطاء الصورة الأولية للمنظمة ، وتشمل البيانات التالية:

- قائمة المركز المالي .
- قائمة الدخل.
- قائمة التدفقات النقدية.

**وهذه القوائم بيانات مالية محاسبية صناعية، كما يمكن إضافة البيانات التالية:**

- تقرير مدقق الحسابات والتقرير الختامي لأعضاء مجلس الإدارة.

- التقارير المالية الداخلية التي تعد لأغراض إدارية.
- بيانات تفصيلية عن عناصر القوائم المالية

❖ **المصدر الخارجي للبيانات**

إن المصدر الداخلي للبيانات ليس كافياً لإعطاء صورة كاملة للمحلل للقيام بعملية التحليل المالي بما يدفع المحلل الى البحث عن مجموعة من البيانات الاضافية التي تساعده ليس مباشرة في التحليل بل في عملية التقييم والتفسير لنتائج التحليل والتي تمكنه من استكمال الصورة **(سماح،م،،2009)**

## ويمكن ذكر بعض منها وهي:

1. بيانات عن حالة المنظمة وسمعتها في الاسواق التجارية
2. البيانات الصادرة عن اسواق المال ومكاتب الوساطة
3. الصحف والمجلات والنشرات الاقتصادية الصادرة عن الهيئات والمؤسسات الحكومية
4. المراسلات مع العملاء والمجهزين وتأكيدات أرصدة المدينيين والدائنين
5. المكاتب الاستشارية

❖ **الجهات المستفيدة من التحليل المالي:**

المجالات الواسعة للتحليل المالي جعلت منه محل اهتمام الكثيرين رغم اختلاف اهدافهم من التحليل المالي حيث تنطلق أهداف التحليل المالي من الاطراف المستفيدة منه والتي عادة ما تكون ذات علاقة بالمنشأة.

## ▪ المبحث الرابع: القوائم المالية:

❖ **القوائم المالية:**

تمثل القوائم المالية وسيلة الإدارة الأساسية في الاتصال بالأطراف المهتمة بأنشطة المنشاة، فمن خلال القوائم المالية يمكن لتلك الإطراف التعرف على العناصر الرئيسية المؤثرة على المركز المالي للمنشاة وما حققته من نتائج، وتمثل القوائم المالية النتائج النهائية للعملية المحاسبية والتي تصف العمليات المالية للمنشاة، وتتعلق كل قائمة مالية بتاريخ معين أو تغطي فترة معينة من نشاط الإعمال، وتلتزم المنشآت بإعداد أربعة أنواع من القوائم المالية الأساسية كما يلي: **( Haskins ، 1997 )**

- قائمة المركز المالي.
- قائمة الدخل
- قائمة الأرباح المحتجزة.
- قائمة التدفقات النقدية.

**ويلخص الجدول رقم( 2 ) الأسئلة الاربعة الأساسية التي يحتمل أن يسألها متخذو القرارات ، وتقدم كل قائمة الإجابة على احد هذه الاسئلة:**

| السؤال | الإجابة | القائمة المالية |
|---|---|---|
| **كيف يتم تقييم اداء الشركة خلال الفترة المالية؟** | الإيرادات X<br>(-) المصروفات X<br>= صافي ربح او خسارة X | قائمة الدخل |
| **لماذا تغيرت الارباح المحتجزة خلال الفترة؟** | الأرباح المحتجزة اول الفترة X<br>+ صافي الارباح X<br>او (-) صافي الخسارة X<br>(-) توزيعات الارباح X<br>= الارباح المحتجزة اخر المدة X | قائمة الارباح المحتجزة |
| **ما هو الوضع المالي للشركة في نهاية الفترة؟** | الاصول= الخصوم + حقوق الملكية | الميزانية العمومية<br>او قائمة المركز المالي |
| **ما هو مقدار النقدية الذي تولده او تنفقه الشركة اثناء الفترة، وماهي اسباب التغير في النقدية؟** | تدفقات نقدية من التشغيل X<br>تدفقات نقدية من الاستثمار X<br>تدفقات نقدية من التمويل X<br>الزيادة او النقص في النقدية خلال الفترة X | قائمة التدفقات النقدية |

**(الجدول رقم (2 ) حماد ،2009,116)**

❖ **انواع القوائم المالية الأساسية:**

تعتبر الخطوة الأخيرة في العملية المحاسبية هي توصيل المعلومات المحاسبية إلى مستخدميها وذلك من خلال القوائم المالية، وتعرض القوائم المالية المعلومات المحاسبية عن المنشاة مثل نتائج التشغيل، الوضع المالي، التدفقات النقدية في نهاية كل فترة مالية بغرض مساعدة المستخدمين على اتخاذ القرارات المتعلقة بمعاملاتهم المنشاة . **(HIrrison ، 1998)**

وتقوم منشئات الإعمال بإعداد أربع قوائم أساسية هي:

❖ قائمة المركز المالي ( الميزانية ) .
❖ قائمة الدخل .
❖ قائمة التدفقات النقدية.
❖ قائمة الأرباح المحتجزة.

**قائمة المركز المالي (الميزانية):**

الغرض من إعداد الميزانية هو عرض الوضع المالي لمنشاة معينة ( أي قيم الأصول ، الخصوم ، حقوق الملكية ) في نقطة زمنية معينة ، ويمكن اعتبار الميزانية صورة فوتوغرافية للحالة المالية للمنشاة ، ومثلما تصور الصورة الفوتوغرافية لقطة معينة فإن الميزانية تصور أصول المنشاة وخصومها وحقوق الملكية الخاصة بها في تاريخ معين ، وحتي يمكن فهم الصورة كاملة فإنه يجب على المستخدم القوائم المالية تفهم هيكل الميزانية والعناصر التي تتكون منها والعلاقات التي تربط بين تلك العناصر **( حماد ، 2009، ص .117).**

و يتم ترتيب قائمة المركز المالي وتبويبها بالنسبة للأصول والخصوم بالتبويب الرئيسي وهو المتداولة والغير متداولة ولم تنص مبادئ المحاسبة المتعارف عليها علي أي تبويب أخر ولكن جرى العرف في الولايات المتحدة على تبويب الأصول غير المتداولة إلي مجموعات متجانسة حسب نشاط المنشأة " نشرة أبحاث المحاسبة رقم 43".

| الميزانية العمومية لمنشاءة XX كما في 13 ديسمبر ..20<br>(الارقام بألاف الريالات) | |
|---|---|
| | الأصول |
| XX | نقدية |
| XX | حسابات المدينين |
| XX | المخزون |
| XX | الآلات والمعدات |
| XX | العقارات |
| XXXX | اجمالي الاصول |
| | الخصوم |
| XX | حسابات الدائنين |
| XX | اوراق الدفع |
| XXXX | اجمالي خصوم |
| | حقوق الملكية |
| XX | رأس المال المدفوع |
| XX | ارباح محتجزة |
| XXXX | اجمالي حقوق ملكية |
| XXXX | اجمالي الخصوم وحقوق الملكية |

**شكل رقم( 3 ) يوضح(قائمة المركز المالي او الميزانية ) (حماد،2009,118 ).**

ونلاحظ هنا ان عنوان الميزانية يتكون من:

1. اسم المنشأة
2. عنوان القائمة
3. تحديد تاريخ القائمة
4. وحدة القياس

وتتكون الميزانية من ثلاثة عناصر اساسية هي:

الاصول

اجمالي اصول XX

الخصوم

حقوق الملكية

اجمالي خصوم وحقوق ملكية XX

**ويمكن تصوير المعادلة المحاسبية الأساسية كما يلي:**

الاصول = الخصوم + حقوق الملكية

## العنصر الأول: الأصول

تعرف الأصول بأنها الأشياء ذات القيمة المملوكة للمنشاة، وهي تتضمن منافع مستقبلية محتملة تتحكم فيها منشاة معينة أو تحصل عليها نتيجة لمعاملات أو إحداث سابقة، ويجب أن تتوافر الخصائص الثلاثة السابقة حتى يوصف البند بأنه أصل: **( Carmichael , 1999 ).**

1. يجب إن يوفر الأصل منفعة اقتصادية مستقبلية محتملة وتمكن من توفير تدفقات نقدية صافية في المستقبل.
2. ان تكون المنشاة قادرة على الحصول على المنافع من الأصل، وتمنع أو تقيد فرصة حصول المنشئات الأخرى على تلك المنافع.
3. ان يكون الحدث الذي وفر للمنشاة الحق في الحصول على منافع الأصل قد حدث فعلاً.

وتظل الأصول مصدرا اقتصاديا للمنشاة طالما استمرت في استيفاء المتطلبات الثلاثة السابق ذكرها، وتودي معاملات المنشأة والتشغيل إلى حدوث تغيرات مستمرة في فعلا أصول المنشأة.

## العنصر الثاني: الخصوم

هي تضحيات مستقبلية محتملة بمنافع اقتصاديه ناشئة عن الالتزامات الحالية لمنشاة معينة بنقل أو تحويل أصول أو توفير خدمات الأصول أخرى في المستقبل نتيجة المعاملات الماضية **(حجر،2005).**

ولكي يوصف البند بأنه التزام، فانه لابد ان يفي بالخصائص الثلاثة التالية **(konrath,2002)**

1. يتطلب الالتزام إن تقوم المنشاة بتسوية التزام حالي عن طريق تحويل مستقبلي الأصل ما عند حدوث حدث معين أو في تاريخ معين.
2. لا يمكن تفادي الالتزام
3. وقوع الحديث الملزم للمنشاة

## العنصر الثالث: حقوق الملكية

هي الحصة المتبقية من الأصول بعد استبعاد الخصوم ، وتمثل حصة الملاك في المنشاة وتتكون من رأس المال المدفوع والتغيرات التي تحدث في هذه الحصة نتيجة صافي الدخل إجراء توزيعات الأرباح ، وتزداد حقوق الملكية من خلال استثمارات الملاك وصافي الدخل وتقل من خلال توزيعات الأرباح .

**تفسير قائمة المركز المالى:**

يمثل تقييم أصول المنشاة أحد الأمور الهامة للدائنين والبنوك الدائنة والمستثمرين لأنها توفر الأسس التي يمكن استخدامها لتقدير ما إذا كانت المنشاة تملك موارد مناسبة متاحة للتشغيل، وكذلك ما إذا كان يمكن أن يتم بيعها وتحويلها إلى نقدية حتى في حالات تصفية المنشاة **(حماد، 2009، ص .121).**

كذلك توجيه اطراف عديدة اهتمامها نحو الديون للتعرف على ما إذا كانت المنشاة تسلك موارد كفاية للتحويل إلى نقدية تستخدم في سداد الديون ، حيث تنظر البنوك الدائنة والأطراف المقرضة الأخرى للعلاقة بين الأصول والخصوم وتحليل ماذا كانت المنشاة تملأ موارد مناسبة لمقابلة الالتزام ، كما تنظر البنوك الدائنة والمقرضون إلى حقوق الملكية على إنها خط الدفاع الأول لتلقي الخسائر ، فمطالبات الجهات الدائنة تأتي من الناحية القانونية قبل أن يحصل اصطحاب الملكية على حقوقهم ، فعند تصفية المشاة وبيع أصولها وتحويلها إلى تفدية فانه يتم استخدام هذه الحصيلة في سداد الجهات الدائنة مثل البنوك وذلك قبل استلام الملاك لأي مبلغ من حقوقهم **( حماد ، 2009، ص .121).**

ولذلك ينظر الدائنون إلى حقوق الملكية على أنها أداة حماية أو وسادة (مصدر ضد الخسائر) . **( jounrnal ، 2002)**

❖ **قائمة الدخل:**

يطلق على هذه القائمة مسميات مختلفة، فبجانب قائمة الدخل يمكن أن يطلق عليها ايضاً قائمة المكاسب أو قائمة التشغيل وتفصح القائمة عن إيرادات المنشاة ناقصاً مصروفاتها خلال فترة مالية معينة ( **حماد ، 2009، ص .122)**

| **قائمة الدخل لمنشأة ص عن السنة المنتهية 31 ديسمبر 20.....** | | |
|---|---|---|
| **الارقام بالاف الريالات** | | |
| | | الايرادات |
| | XX | ايرادات المبيعات |
| | XX | تكلفة البضاعة المباعة |
| | XX | مجمل ربح |
| **XX** | XX | (-) المصروفات |
| | XX | تكلفة البضاعة المباعة |
| | XX | مصاريف البيع |
| | XX | مصاريف عامة |
| | XX | مصاريف ادارية |
| | XX | مصاريف البحوث |
| | XX | مصاريف الفوائد |
| | XX | |
| **XX** | | صافي الدخل قبل الضرائب |
| | XX | (-) الضرائب |
| **XX** | | صافي دخل بعد الضرائب |

**شكل رقم ( 4 ) يوضح قائمة الدخل (حماد،2009)**

ويلاحظ أنه بينما يستخدم مصطلح الربح بشكل واسع لقياس أداة المنشاة والحكم على مدى نجاحها ، إلا إن المحاسبين يفضلون استخدام مصطلح صافي الدخل أو صافي المكاسب ويتضمن عنوان القائمة أيضا البنود الأساسية التالية : **( حماد ، 2009، ص .122)**

اسم المنشاة

اسم القائمة

الفترة المالية

وحدة القياس

## تحليل قائمة الدخل :

يقوم المستثمرون والدائنون مثل البنوك والغير بتحليل صافي دخل المنشاة لأنه يستخدم كا مؤشر على قدرة المنشاة على بيع السلع و / أو تأدية الخدمات وبما يزيد عن التكلفة البضاعة المباعة ومصاريف التشغيل ، ويقوم المستثمرون بشراء أسهم المنشاة عندما يعتقدون إن المكاسب المستقبلية سوف تنمو وتزيد ، وبالتالي سوف تؤدي إلى أسعار أعلى للأسهم ، ويقوم المقرضون أيضا بالتحليل للمكاسب المستقبلية للمنشاة للتعرف على مصادر إعادة سداد القروض ، وتعد تفاصيل قائمة الدخل أيضا هامة ، ولذلك يتم تقسيم قائمة الدخل عادة إلى عدة أقسام مثل دخل التشغيل ، الدخل من الأنشطة المستمرة ، الدخل قبل البنود غير العادية والأثر التراكمي لتغير السياسات المحاسبية وكما سيأتي بيانه ، ومثل هذه العوامل وأمور أخرى سوف تساعد المستثمرون والدائنون على تقدير مكاسب المنشاة المستقبلية . **( التهامي ،2000) .**

### ❖ قائمة الأرباح المحتجزة :

تعرف قائمة الإرباح المحتجزة بأنها التقرير الذي يتم من خلاله بيان تأثير صافي الدخل وتوزيعات الإرباح على الوضع المالي للمنشاة خلال الفترة المحاسبية وتكون المعادلة المحاسبية المستخدمة لذلك هي إرباح محتجزة أول المدة + صافي الدخل - توزيعات الإرباح ارباح محتجزة أخر المدة ، ويكون هيكل قائمة الاربح المحتجزة كما يلي :

| قائمة الارباح المحتجزة لمنشأة س عن السنة المنتهية<br>الارقام بالاف الريالات | |
|---|---|
| ارباح محتجزة في 1 يناير<br>XX | XX |
| + صافي الدخل عن العام | |
| (-) توزيعات الأرباح خلال العام | XX |
| ارباح محتجزة في 31 ديسمبر | XX |

**شكل رقم ( 5 ) يوضح هيكل قائمة الارباح المحتجزة(حماد،2009)**

**مقدمة القائمة وتحتوي على : ( Carnichael ، 1999 )**

اسم المنشاة ، عنوان القائمة ، الفترة المالية ، وحدة القياس ومثل قائمة الدخل فان قائمة الأرباح المحتجزة يتم إعدادها عن الفترة مالية معينة ( الفترة المحاسبية ) ، وتوضح القائمة الأثر الذي يحدثه صافي الدخل وتوزيعات الإرباح على الوضع المالي للمنشاة ، كما تبين القائمة نوعين من العلاقات بين القوائم المالية .

- العلاقة الأولى : المعلومة التي تتدفق من قائمة الدخل إلى قائمة الأرباح المحتجزة وهي صافي الدخل.
- العلاقة الثانية : المعلومة التي تتدفق من قائمة الأرباح المحتجزة إلى الميزانية وهي رصيد الأرباح المحتجزة أخر المدة .

## تفسير الأرباح المحتجزة :

تقوم معظم المنشاة الناجحة عادة بحجز جزء من اربحها و عدم توزيعه لعمل توسعات في المستقبل ، أو استغلال أي فرص طارئة قد تظهر في المستقبل أو لتدعيم الاحتياطياتها ، وإعادة الاستثمار من المكاسب أو الإرباح المحتجزة يمثل احد المصادر الهامة لتمويل إعمال المنشات ، ويهتم الدائنون والمقرضون بقائمة الأرباح المحتجزة لأنها تبين سياسة المنشاة في اجراء سياسات توزيع الأرباح وقدرتها على إعادة سداد ديونها ، فكل مبلغ تسدده المنشأة كتوزيعات إرباح على مساهميها يمثل نسيبا خفضا في قدراتها على إعادة سداد ديونها ، كما يفحص المستثمرون قائمة

الأرباح المحتجزة لتحديد إذا ما كانت المنشاة تعيد استثمار جزء مناسب من ارباحها احتمالات النمو المستقبلية . **( حماد ،2009)**

❖ **قائمة التدفقات النقدية :**

**تركز قائمة التدفقات النقدية على أمرين :**

الأول : إنها تتضمن التدفقات النقدية الداخلة و التدفقات النقدية الخارجة . الثاني : أنه يتم تبويب القائمة إلى ثلاث أقسام رئيسية هي :

نشطة التشغيل ، أنشطة الاستثمار ، أنشطة التمويل

هيكل قائمة التدفقات النقدية :

تتضمن مقدمة قائمة التدفقات النقدية أيضا العناصر التالية :

1. -اسم المنشاة به عنوان القائمة
2. -عنوان القائمة
3. الفترة المالية
4. وحدة القياس

ويلاحظ ك مثل قائمة الدخل قان قائمة التدفقات النقدية تغطي فترة مالية معينة ( الفترة المحاسبية ) والتي تكون عادة سنة واحدة

وتختلف قائمة التدفقات النقدية عن قائمة الدخل إن كل الإيرادات قد لايتم تحصيلها ( فهناك مبيعات او إيرادات قد تتم بالأجل ) ، كذلك فان كل المصروفات الظاهرة في قائمة الدخل قد لا تساوي النقدية المدفوعة فقد تختلف الفترة التي يستأنف فيها المصروف عن الفترة التي تم فيها السداد ، ولذلك فان قائمة الدخل لا تمدنا بالمعلومات اللازمة عن التدفقات النقدية ، ولذلك يقوم المحاسبون بإعداد قائمة التدفقات النقدية ، لتوفير المعلومات المطلوبة عن التدفقات النقدية الداخلة والخارجة ، وتوضح قائمة التدفقات النقدية الأسباب التي أدت إلى التغيرات في رصيد النقدية الظاهر في الميزانية فيما بين نهاية الفترة المالية السابقة ونهاية الفترة المالية الحالية ويتم تبويب أسباب هذه التغيرات إلى ثلاث أقسام **( حماد ، 2009 )**

+ /- صافي التدفقات النقدية من التشغيل

+ /- صافي التدفقات النقدية من الإستثمار

+/ - صافي التدفقات النقدية من التمويل

التغير في النقدية

لاحظ إن كل قسم من الأقسام الثلاثة قد يكون صافي موجب أو سالب .

## عناصر القائمة

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة التشغيل :**

وهي التدفقات النقدية التي ترتبط مباشرة يكسب الدخل مثل **: ( 2004 ، Libby )**

- المتحصلات من العملاء ، والمتحصلات من إيرادات ودخول أخرى مثل الفوائد +
- المدفوعات للموردين والعاملين ، المدفوعات المصروفات مثل سداد الفوائد والضرائب ( - )

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة الاستثمار :**

وهي التدفقات النقدية المرتبطة بشراء أو بيع الأصول الرأسمالية ( الأصول الثابتة ) وكذلك الاستثمارات المالية طويلة الأجل . **( 2004 ، Libby)**

- متحصلات من بيع أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل موجبة + - مدفوعات الشراء أصول ثابتة أو استثمارات مالية طويلة الأجل ، سالبة (-)

❖ **التدفقات النقدية من أنشطة التمويل :**

وهي التي ترتبط مباشرة بتمويل المنشاة نفسها ، وتتضمن المتحصلات أو المدفوعات من / إلى المستثمرين والدائنين ( فيما عدا الموردين ) مثل : **( حماد 2009، )**

- متحصلات من زيادة رأس المال أو بيع أسهم خزانة أسهم المنشاة نفسها
- متحصلات من القروض
- سداد قروض
- سداد توزيعات إرباح
- شراء أسهم خزانة

| قائمة التدفقات النقدية لمنشاءة ن للسنة المالية<br>الارقام بالاف الريالات | |
|---|---|
| | التدفقات النقدية من انشطة التشغيل<br>متحصلات نقدية من العملاء<br>(-)مدفوعات للموردين والعاملين<br>(-)مدفوعات فائدة<br>(-)مدفوعات ضرائب |
| XX | صافي التدفق النقدي من انشطة التشغيل |
| | التدفقات النقدية من انشطة الاستثمار<br>مدفوعات نقدية لشراء الالات ومعدات |
| XX | صافي التدفق النقدي من انشطة الاستثمار |
| | التدفقات النقدية من انشطة التمويل<br>الحصول على قروض من البنوك<br>سداد توزيعات الارباح |
| XXXX | صافي التدفقات النقدية من انشطة التمويل |
| XXXX | صافي التغير في النقدية =1+2+3 |
| XXXX | رصيد النقدية اول المدة..... |
| | رصيد النقدية في اخر المدة |

**الشكل رقم( 6 ) توضيح لهيكل قائمة التدفقات النقدية(حماد،2009)**

## تفسير قائمة التدفقات النقدية :

يعتقد الكثير من المحللين إن قائمة التدفقات النقدية أكثر منفعة في التنبؤ بالتدفقات النقدية التي يمكن توفيره لسداد الديون للدائنين وتوزيعات الإرباح للمساهمين ، كم ينظر المصرفيون إلى قسم التدفقات النقدية من التشغيل على انه أكثر أهمية كمؤشر على قدرة المنشاة على توليد التدفقات المالية من أنشطتها الرئيسية التي يمكن إن تستخدم لمقابلة احتياجات السيولة الحالية ، وسداد الالتزامات تجاه الدائنين وكذلك إمكانية استخدام جزء من فائض التشغيل في عمل التوسعات **(Carmichael , 1999 )**

ويقوم المساهمون بالاستثمار في المنشاة فقط عندما يعتقدون أنها تستطيع توليد التدفقات النقدية موجبة من التشغيل لإمكان سداد توزيعات الإرباح وعمل التوسعات ، إما التدفقات النقدية في قسم الاستثمار فتبين مدى الزيادة / أو النقص في الطاقة الإنتاجية ، ويمثل الزيادة في الاستثمار إشارة ايجابي إما قسم التمويل فيوضح مصدر التمويل من المستثمرين والدائنين و عملية السداد للدائنين **(حماد ، 2009، ص .130)**

- **<u>العلاقات بين القوائم المالية :</u>**

تبين دراسة القوائم المالية الأساسية الأربعة العناصر التي تتكون منها كل قائمة ، ومن خلال هذه الدراسة يتضح إن هناك بعض تدفق من القائمة إلى أخرى ، وذلك على النحو التالي : **( 1999 ، Carmichael)**

- صافي الدخل الذي يمثل النتيجة النهائية في قائمة الدخل سوف يظهر كأحد بنود قائمة الإرباح المحتجزة
- رصيد الارباح المحتجزة أخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة الإرباح المحتجزة سوف يظهر كأحد بنود الميزانية
- رصيد النقدية أخر المدة الذي يمثل النتيجة النهائية لقائمة التدفقات النقدية سوف يظهر ضمن أصول الميزانية .

## ▪ المبحث الخامس: أنواع التحليل المالي:

يتنوع التحليل المالي إلى مجموعة أنواع طبقًا للجهة المنفذة للتحليل المالي، وطبقًا للأسلوب المتبع في التحليل، كذلك يتنوع طبقًا للعلاقة مع مرور الوقت الزمني للمؤسسة، ويمكن شرحها كالآتي:

**التحليل المالي طبقًا للجهة المنفذة للتحليل**

يتضمن التحليل هنا نوعين رئيسيين يعتمدان على الجهة المنفذة وهما : التحليل الداخلي والتحليل الخارجي للمؤسسة.

1. **التحليل الداخلي:** هو عبارة التحليل المالي الذي يتم تنفيذه عن طريق قسم متخصص داخل الهيكل التنظيمي للمؤسسة مثل قسم الإدارة المالية وقسم المحاسبة.
2. **التحليل الخارجي:** عبارة عن التحليل المالي الذي يتم تنفيذه من خلال جهة خارجية خارج المؤسسة، وتعمل على خدمة الجهات الخارجية وتحقيق الأهداف الخاصة، مثل البنوك والغرف التجارية.

- **التحليل المالي طبقًا لمرور الوقت الزمني للمؤسسة**

| |
|---|
| اولا التحليل الراسي او العمودي |

| |
|---|
| هو نسب اي رقم في القوائم المالية للشركة الى رقم رئيسي اخر في القوائم المالية للسنة ذاتها للوصول الى دلاله ذات معنى كأن يتم نسب اصل معين في قائمة المركز المالي الى مجموع الاصول ، او ان يتم نسب اي عنصر من عناصر قائمة الدخل الى رقم صافي المبيعات . |
| يتم مقارنة هذه النسب بقريناتها في السنوات السابقة للشركة نفسها او للشركات التي تعمل في نفس القطاع الصناعي ذلك من اجل الوصول الى نتائج ذات معنى . |

| | |
|---|---|
| في قائمة الدخل | في قائمة المركز المالي |
| قيمة العنصر | قيمة العنصر |
| صافي المبيعات | مجموع الاصول |

ثانيا التحليل الافقي

يهدف الى معرفة التغير النسبي الذي يطرا لكل عنصر من عناصر القوائم المالية عبر الزمن ويسمى ايضاً بالتحليل الديناميكي أو المتحرك .

يتم قياس التغير النسبي لعناصر القوائم المالية من خلال القانون التالي :

(قيمة العنصر في سنة المقارنة – قيمة العنصر في سنة الاساس

قيمة العنصر في سنة الاساس

محددات استخدام التحليل الأفقي:

عدم ملائمة المعيار المستخدم (استخدام سنة اساس غير ملائمة)

ظهور قيم متطرفة في حال استخدام سنة اساس غير ملائمة

القيم السالبة في سنة الاساس تؤدي الى نتائج مضللة في نسبة التغير

**ثالثاً: التحليل بأستخدام النسب المالية:**

تعد النسب المالية من أقدم أدوات تحليل القوائم المالية وأكثرها انتشار واستخداما المحللين الماليين نظرا لسهولة استخراجها وفهمها وإمكانية الاعتماد عليها . حيث تعد النسب المالية من أهم الأدوات التي تستخدمها إدارة الائتمان في تقييم المركز المالي والائتماني لطالب التسهيلات المصرفية .(سماح ،م،2009)

فالنسب المالية ليست هدفا بحد ذاتها وإنما تعد مؤشرا أو مقياسا يتم الحصول عليه من خلال العلاقة بين بنود القوائم المالية ، فالمحلل المالي من خلال ممارسته لوظائفه الفنية والتفسيرية يكتشف ما وراء النسب وبذلك يزودنا بالمعلومات اللازمة عن المنظمة منها درجة السيولة وقدرة المنظمة على سداد التزامها ، ونقاط الضعف والقوة فيها ... وغيرها فكل نسب تعطينا معلومات عن مجال معين من مجالات المنظمة التي تؤثر في اتخاذ القرار الائتماني سواء بمنح التسهيلات الائتمانية أو منع هذه التسهيلات .

ولأهمية الاعتماد على النسب المالية كأداة للتحليل المالي ينبغي التطرق إلى أنواع تلك النسب التي تتعدد تصنيفاتها وذلك وفقا للغرض من التحليل المالي إذ أن هناك عدة نسب ويكون من الصعب حصرها وإنما يتم تصنيف هذه النسب في مجموعات وذلك وفقا للنشاط المالي أو الوظيفة التي ) يراد تقييمها أو اهتمام الأطراف المعنية لهذه النسب وعلى ذلك يمكن تصنيف النسب المالية

إلى خمس مجموعات حيث يعد هذا التصنيف الأكثر شيوعا واستخداما في ( Fiancialratios أوساط المحللين الماليين وهي كالآتي :-( حنفر والمطارنة ، 129 : 2009 )

- **اولا:- تحليل السيولة في الاجل القصير (اختبار السيولة )**

**: Analysis of short - Term Financial Position ( Test of liquidity )**

تلجأ المنظمات المالية والمصارف والدائنون لمثل هذا التحليل بالإضافة لأصحاب الديون طويلة الأجل للاطمئنان على قدرة المقترض في تسديد فوائد الديون المترتبة على القروض لذلك يجب على المنظمة أن تحتفظ بمقادير كافية من الأصول التي (يسهل تحويلها إلى نقدية )تفوق أو تزيد عن مقدار الخصوم المتداولة و هذه المجموعة من النسب تشمل : **( حتقر والمطارنة ، 129 :2009)**

## نسبة التداول :(Current Ratio)

وهي تقيس قدرة المنظمة على الوفاء بالالتزامات القصيرة الأجل من خلال الأصول المتداولة وتحسب هذه النسب كما يلي :

$$\text{نسبة التداول} = \frac{\text{الأصول المتداولة}}{\text{الخصوم المتداولة}}$$

والمعيار الخطي لهذه النسبة هو 12 فكلما ارتفع بين قدرة المنظمة على سداد ديونها قصيرة الأجل من أصولها المتداولة ولكي يتم التعبير عن هذه النسبة بشكل صحيح يجب الأخذ بعين الاعتبار الأتي :-

1. التحليل الدقيق لعناصر الأصول المتداولة.
2. دراسة التأثير المتبادل بينها وبين النسب المالية الأخرنا .
3. عدم التمسك بالمعيار الخطي 12 على انه ثابت ويجب الالتزام به.

## Acid Test Ratio(نسبة السيولة السريعة)

و هي تقليد قدرة الأصول المزرعة السيولة على الوفاء بالالتزامات المتداولة حيث يتم تقسيم الأصول المتداولة إلى مجموعتين هما:

**( العصار وآخرون ،191,2001 ، 193)**

أصول سريعة التداول (النقدية، الاستثمارات الموقتة ،الذمم المدينة )

أصول متداولة اقل سيولة من السابقة ( بطيئة التداول مثل المخزون السلعي للبضاعة )

وتحتسب هذه النسبية كما يلي:

نسبة السيولة السريعة = ا لأصول المتداولة - ( بضاعة أخر المدة + المصاريف المدفوعة مقدمة )

الخصوم المتداولة

و المعيار النمطي لهذه النسبة هو ( 1 : 1 ) و لابد أن تكون النسبة المطلوبة غير منخفضة عن الواحد الصحيح وألا يعتبر ذلك ضعفة للمنظمة عن الوفاء بالتزاماتها المستقبيلة

**( Cash Turnover ) : سرعة دوران النقدية**

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنظمة على تدوير النقدية وشبه النقدية خلال عملياتها السنوية وتعد هذه النسبة مقياسا للكفاءة في استخدام النقدية المتاحة ويمكن احتساب هذه النسبية كما يلي:

سرعة دوران النقدية= صافي المبيعات السنوية = مرة

النقدية +شبة النقدية

فكلما زاد ارتفاع عدد مرات دوران النقدية يعني الاستخدام الفعال لها .ويلاحظ عدم وجود معيار السرعة دوران النقدية لذا على المحلل الانتمائي أن يقوم بمقارنات تاريخية للمنظمة أو مقارنة المنظمة مع مثيلاتها.

**( Cash Ratio ) : نسبة النقدية**

وتعتبر هذه النسبة العنصر الرئيسي والأكثر سيولة ضمن الأصول المتداولة وتحسب هذه النسبة كما يلي : **( السلفي ، ٧٩ : ٢٠٠٥ )**

نسبة النقدية = النقدية+ (شبه النقدية أوراق مالية )

الخصوم المتداولة

ويكون الحصول على نقدية عالية مؤشرا على احتفاظ المنظمة بسيولة ونقدية عالية ولكن زيادة هذه النسبة بشكل كبير قد يعطي مؤشرا على فشل هذه المنظمة في استغلال مواردها واستثمارها بدلا من تواجدها في المنظمة دون استخدام أيضا انخفاض هذه النسبة قد لا يمثل خطرا إذ قد يكون حجم الأصول المتداولة الأخرى كبيرا أو قد يكون هناك اتفاق بين المنظمة وأحد المصارف تحصل بموجبه على تسهيل التسالي على شكل جاري مدين مما يوفر النقدية المطلوبة.

## ( Net Working Capital ) : صافي رأس المال العامل

يقصد بصافي رأس المال العامل الفرق بين الأصول المتداولة والالتزامات المتداولة ويستخدم كمقياس للحكم على سيولة المنظمة وقدرتها على سداد التزاماتها في المدى القصير ويحتسب صافي رأس المال العامل كما يلي :- صافي رأس المال العامل = الأصول المتداولة - الالتزامات المتداولة وعند الحصول على مافي رأس مال عامل كبير فإن ذلك يعتبر مؤشرا ايجابيا على سيولة المنظمة حيث يقوم المحلل المالي هذا بمقارنة هذا المؤشر مع ما تحقق خلال الأعوام الماضية للحكم على هذا المؤشر للمنظمة نفسها إذ لا يمكن مقارنتها مع باقي المنظمات لأنها تختلف من حيث أحجامها . وهنا يجب على المحلل المالي عند دراسة السيولة أن يقوم بدراسة كافة النسب وان ياخذ بعين الاعتبار المتغيرات المهمة التي تؤدي إلى صعود وهبوط هذه النسب.

## Analysis of ثانيا : تحليل القدرة على سداد الديون في الأجل الطويل ( هيكل التحويل Long Terrrs_ Paying Ability

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة المنظمة على سداد الديون طويلة الأجل وتهتم إدارة الائتمان بهذه النسب لأجل الآتي : **( حنفر والمطارانة ، 134 : 2009-138 )**

- تحدد قدرة المنظمة على سداد القروض الممنوحة لها على المدى الطويل
- تحدد قدرة المنظمة على سداد الفوائد المترتبة على منح القروض سنويا

ويشمل هذا التحليل على النسب المالية التالية :

وتعرف هذه النسبة بنسبة **Debt to Equity Ratio )نسبة الديون إلى حقوق المساهمين** الملكية حيث يتم التعرف على مصادر التمويل في المنظمة ومقدار ما تشكله الالتزامات وحقوق الملكية من مجموع هذه المصادر وتحتسب هذه النسبة بالشكل التالي:

$$\text{نسبة الديون إلى حقوق الملكية} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع حقوق الملكية}}$$

فالنسبة المالية تعني أن اعتماد المنظمة على مصادر التمويل الخارجي أكبر من اعتمادها على مصادر التمويل الداخلي الأمر الذي يقلق إدارة الائتمان لأنه يعد مؤشرا على زيادة درجة المخاطر لدى الشركة وعلى ذلك زيادة احتمالات التعثر في سداد الديون وهذا ما يجعل إدارة الإنتمان تفرض ضمانات وشروط كثيرة على المنظمة التي فيها نسبة الديون إلى حقوق المساهمين عالية .

بينما يختلف الأمر في إدارة الائتمان إذا كان المؤشر منخفض حيث تقوم بتقديم التسهيلات الائتمانية لمثل هذه المنظمات واهم ما تقدمه هذه النسبة هو إلقاء الضوء على السياسة المتبعة في المنظمة من حيث مصادر التمويل **( كنجو وفهد ،130، 1997 )**

## نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول Total Liabilities to Total ) Assets ) :

وتقيس نسبة الأصول الممولة من القروض وتعد من مؤشرات الرفع المالي ويمكن الحصول على هذه النسبة من خلال الصيغة التالية:

$$\text{نسبة إجمالي الديون إلى إجمالي الأصول} = \frac{\text{مجموع الالتزامات}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وارتفاع هذه النسبة يشير إلى أن الوضع المالي في المنظمة غير جيد وضعيف الأمر الذي يجعل إدارة الائتمان تحجم عن وضع القروض لهذه المنظمات .

ويمكن للمحلل المالي أن يستعين بنسب أخرى للحكم على قدرة المنظمة على سداد ديونها في الأجل الطويل وهي **:( الصياح والعامري ، 120 : 2003-123 )**

## نسبة الديون الطويلة الأجل إلى نسبة الأصول الثابتة Long Term Debts of Net Fixed Assets

وتحسب هذه النسبة كما يلي :

$$\text{نسبة الديون الطويلة الأجل إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{الالتزامات طويلة الأجل}}{\text{الاصول الثابتة}}$$

حيث تبين مقدار مساهمة الالتزامات طويلة الأجل في تمويل امتلاك الأصول الثابتة وارتفاع هذه النسبة غير جيد حيث يعني أن نسبة الاعتماد على الديون أكبر من الاعتماد على معيار التمويل الداخلية.

## ( Owners' Equity to Fixed Assets ) نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة

وتحتسب هذه النسبة بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة حقوق الملكية إلى الأصول الثابتة} = \frac{\text{حقوق الملكية}}{\text{مجموع الأصول}}$$

وتبين هذه النسبة مدى مساهمة مصادر التمويل الداخلية في اقتناء الأصول الثابتة ، والحصول على نسبة عالية يعني أن وضع المنظمة جيد حيث تعتمد على مصادر التمويل الداخلية في اقتناء الأصول الثابتة .

## ( Interest Coverage Ratio ) : نسبة تغطية الفوائد

وتقيس هذه النسبة قدرة المنظمات على تسديد ديونها في الأجل الطويل حيث تعرف هذه النسبة بعدد مرات تغطية الفوائد. **:( رمضان وجودة ، 273.2006 )**

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضريبة}}{\text{مصروف الفائدة}}$$

وتهتم إدارة الإنقصان بهذه التسية لأنها توفر لها هامش الأمان للحصول على فوائد القروض المقدمة.

حيث المؤشر العالي يبين قدرة المنظمة العالية على تسديد فوائد القروض السنوية دون اية إرباكات للأنشطة المختلفة في المنظمة.

إلا أن الحصول على مؤشرات عالية جدا يشير إلى التحفظ الذي تتبعه المنظمة في اقتراض الديون والاعتماد على مصادر تمويل خارجية ، بينما المؤشر المنخفض فيعني الاستخدام المتزايد للديون على حساب مصادر التمويل الداخلية أو قد يعني خللا في أداء المنظمة في أنشطتها المختلفة .

ويمكن صياغة هذه النسبة أيضا بالصيغة التالية :

$$\text{نسبة تغطية الفوائد} = \frac{\text{صافي الربح قبل الفوائد والضرائب + الاستهلاكات الفوائد المدينة + قسط تسديد الدين}}{\text{1- ض}}$$

حيث تضافة الاستهلاكيات للبسط على اعتبار أنها مصاريف غير نقدية وتعبر الى

( ض ) عن المعدل الضريبي ، وهي الصيغة التي تقيس في آن واحد قدرة الشركة

على تسديد فوائد القروض المستحقة.

- **ثالثا : تحليل الربحية( Profitabilility Analysis )**

حيث يكمن إن نعرف تحليل الربحية أو نسبة الربحية بأنها مقدار الإرباح التي تحققها المنظمة من عملياتها المختلفة وبذلك الربحية تشير إلى كفاءة الإدارة في تحقيق الأرباح . وتشير نسبة الربحية إلى اهتمام المستثمرين والإدارة والمقرضين ، فالمقرضون مثلا يشعرون بالأمان بالنسبة للمؤسسة التي تحقق ربحا عاليا ، فتحليل السيولة والقدرة على السداد في المدى الطويل لا ينفصل بأي حال من الأحوال عن تحليل الربحية ، بل يتأثر به وباتجاهاته وتنقسم نسب الريحية إلى **:( شاكر واخرون ، 62 : 2000- 64)**

**النسب الناتجة عن نسبة الربح إلى المبيعات .**

وتهتم هذه المجموعة بقياس كفاءة الإدارة في التعامل مع العناصر المختلفة المرتبطة بالمبيعات وتقوم هذه النسب على أساس إن المنظمات قادرة على تحقيق الأرباح من إيرادات المبيعات ، بحيث تستخدم هذه الأرباح في تغطية مصاريف التشغيل وفوائد القروض . وتستخرج هذه النسب من قائمة الدخل وتتكون هذه النسب من :

**نسبة مجمل ربح العمليات إلى صافي المبيعات :**

وتحسب بالصيغة الآتية :

$$\text{نسبة مجمل ربح العمليات إلى مجمل الربح} = \frac{\text{مجمل ربح العمليات}}{\text{صافي المبيعات}}$$

وتقيس هذه النسبة مدى قدرة الإدارة في تحقيق الأرباح الناتجة عن الإيرادات وكلما ارتفعت هذا النسبة يعني أن المنظمة قادرة على تحقيق أرباح بتكاليف قليلة.

**بنسبة صافي ربح العمليات إلى المبيعات:**

تبين هذه النسبة مدى الانخفاض الممكن في سعر البيع للوحدة قبل أن تبدأ المنظمة بالخسائر حيث تعد هذه النسبة مقياسا عاما للكفاءة في التشغيل ، وتحسب بالصيغة الأتية:

نسبة صافي ربح العمليات = صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

صافي المبيعات

فكلما كانت النسبة عالية من ذلك على عدم قدرة المنظمة على السيطرة على مصاريف التشغيل .

## نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات:

وتبين إلى أي مدى يمكن أن ينخفض سعر بيع الوحدة قبل أن تتحمل المنظمة خسائر شاملة وتحتسب بالصيغة الأتية:

نسبة صافي الربح إلى صافي المبيعات= صافي الربح (بعد الفائدة و الضريبة )

صافي المبيعات

وهنا يقصد بصافي الربح الربح الشامل الذي يأخذ بعين الاعتبار المصروفات الأخرى والإيرادات الأخرى وكلما ارتفعت هذه النسبة فذلك يعني أن الأداء العام للمنظمة في مجمل أنشطتها جيد.

## مجموعة النسب الناتجة عن نسبة الأرباح إلى الاستثمارات

تهدف هذه النسب إلى قياس ربحية الأموال المستثمرة في المنظمة ، وتعبر أيضا عن مدى كفاءة الإدارة في استخدام المصادر المتاحة وهذه النسب هي **:( كراجة وأخرون ، 177- ، 176 : 2000)** [M: [ص، ١٤٤٢/١١/٢٦ هـ ١:٤١]

## ) Net Profit to Assets Ratio : ( ROA العائد على الموجودات

وتبين هذه النسبة مدى كفاءة المنظمة في توليد الإرباح ( RCA ) وتعرف بالعائد على الأصول من الأصول ، وتحلب بالصيغة الأتية :

العائد على الموجودات = صافي الربح

مجموع الموجودات

فكلما ارتفعت هذه النسبة تقد أن الكفاءة التشغيلية في المنظمة جيدة من خلال قدرتها على تحقيق الأرباح من الأصول ، بينما المؤشر المتدني يبين عكس ذلك ، وهذه النسب تساعد في اتخاذ القرارات الإدارية السليمة والخاصة بالاقتراض.

وإذا أردنا أن نحكم بشكل دقيق على كفاءة الإدارة في استغلال أصولها لتحقيق الأرباح من خلال الصيغة الأتية :

العائد على الموجودات = صافي الربح التشغيلي قبل الفوائد والضرائب

مجموع الموجودات

حيث إن الفوائد والضرائب تدفع من الأرباح التي تنجح إدارة المنظمة في تحقيقها .

## ) Return on Equity Ratio : ( ROE بالعائد على حقوق المساهمين

وتبين هذه النسبة مدى النجاح الذي تحقق من قبل المنظمة في استخدام مصادر المال الداخلية في جني وتحقيق الأرباح ، وتحسب بالصيغة الآتية :

العائد على حقوق المساهمين = صافي الربح بعد الضريبة

صافي حقوق المساهمين

والحصول على مؤشر مرتفع لهذه النسبة يبين قدرة إدارة المنظمة على تعظيم عائد المستثمرين وكما تبين هذه الإدارة في استخدام حقوق الملكية بشكل مربح.

## ( Market Ratios ) : رابعاً: نسب السوق

كما تعرف أيضا بنسب الاستثمار ونسب السهم وتلجأ إليها إدارة الائتمان لترشيد قرارها تجاه العميل حيث تساعد هذه النسب في تحديد نصيب الأرباح المتولدة من الأسهم لأصحابها ، وبذلك تستطيع إدارة الإئتمان من خلال هذه النسب معرفة الأرباح المتولدة لأصحاب الأسهم و اتخاذ قرارها على ضوء نتائج هذه النسب فكلما زادت الأرباح زادت درجة قبول القروض للعملاء أصحاب الأسهم الأكبر ، وتحتسب بالنسبة التالية : **( عبد الحميد ، : 200 : 2001-222 )**

1-عائد السهم العادي = صافي الدخل - توزيعات الأسهم الممتازة

المتوسط المرجح للاسهم العادية

حيث إن المؤشر العالي لهذه النسبة بين الكمية العالية من الأرباح لكل سهم لذا فإن المؤشر العالي لها يعد مؤشرا إيجابياً.

2- توزيعات السهم العادي = توزيعات حملة الأسهم العادية

المتوسط المرجح للاسهم العادية

والمؤشر العالي هنا يبين المقدار النقدي العالي الذي سيحصل عليه كل سهم عادي وهو مؤشر ايجابي بالنسبة للمساهمين ، لذلك فإن إدارة الانتصان سوف تمنح القروض وهي تعتمد على هذه المؤشرات لضمان حقوقها.

3- نسبة توزيعات الأرباح = التوزيعات النقدية المعلنة

صافي المرجح بعد الضريبة

وارتفاع هذا المؤشر بشكل ثابت يبين السياسة التي تتبعها المنظمة في توزيع أرباح نقدية جيدة المساهميها من اجمالي الربح المحقق .

4- نسبة سعر السهم إلى ربحة = السعر السوقي للسهم العادي

عائد السهم

وارتفاع هذه النسبة بعد ايجابيا للمستثمرين والمساهمين ويقيس توقعاتهم لأداء الشركة الجيد في المستقبل.

5-القيمة الدفترية للسهم= حقوق المساهمين

عدد الاسهم العادية

وتوضح هذه النسبة نصيب السهم من حقوق المساهمين والمؤشر المرتفع يعد إيجابا فيعكس نظرة جيدة تجاه أداء المنظمة.

1. القيمة السوقية الى القيمة الدفترية للسهم = السعر السوقي للسهم

القيمة الدفترية للسهم

وكلما ارتفعت هذه النسبة كانت مؤشرا جيدة أما المؤشر المتدني فيعني أداء غير جيد من قبل المنظمة من وجهة نظر المستثمرين مما انعكس على السعر السوقي للسهم فانخفض إلى حد عدم وصوله إلى القيمة الدفترية وهنا تهتم إدارة الائتمان بهذه النسبة إذ تدلى هذه النسبة على قدرة الزبون في زيادة قيمة السهم الذي يملكه وهو مؤشر ايجابي تستعين به إدارة الانتمان.

ربح السهم = نصيب السهم العادي من التوزيعات .2
السعر السوقي للسهم

وتهتم هذه النسب لتقدير عائدات المساهمين بالنسبة إلى السعر السوقي للسهم وتستخدم الحكم على فرص الاستثمار البديلة حيث المؤشر العالي لريح السهم يجعل المستثمرين يتوقعون تموا بطينا للتوزيعات على أسهمهم.

## خامسا : نسب النشاط ( Activity Ratios )

و تهتم هذه النسب بتقييم كفاءة الأداء في المنظمة وكذلك تقييم كفاءة الأداء في المنظمة على مختلف الأصعدة التشغيلية ، وتعتبر هذه النسب مكملة لنسب السيولة والربحية في التحليل المالي وتتضمن هذه النسبة الأتي : **( السنفي ، 77 : 2005-78 )**

معدل دوران المخزون = كلفة المبيعات
متوسط المخزون

فزيادة معدل دوران المخزون تشير إلى كفاءة الإدارة في إدارة مخزونها وسرعتها في تحويل ذلك المخزون إلى نقدية . وتساعد هذه النسبة إدارة الائتمان على معرفة قدرة المنظمة ( طالبة الائتمان ) على تحويل المخزون إلى نقدية وعندند سداد مستحقاتها .

فترة التخزين= 360
معدل دوران المخزون

فكلما زاد المؤشر كانت المنظمة في وضع سيئ.

3- معدل دوران الذمم المدينة = المبيعات الأجلة
متوسط الذمم المدينة

وتشير هذه النسبة إلى كفاءة المنظمة في تحصيل ديونها وهو ما يؤثر بشكل مباشر في سيولة وربحية المنظمة متوسط فترة التحصيل = 360 معدل دوران الذمم المدينة وكلما قلت فترة التحصيل كان ذلك مؤشرا جيدا على كفاءة سياسة التحصيل أما في حال زيادة فترة التحصيل فإن ذلك يعطي مؤشرات عدة أهمها : **( حنفر والمطارانة ، 120 : 2003-123 )**

1. أن سياسة مذيع الائتمان غير موفقه في المنظمة.
2. أن سياسة تحصيل الديون في المنظمة لا تسير بشكل جيد .

أن ديون المنظمة قد تتعرض لخطر عدم تحصيلها أو إعدامها. 3.

جدول أعمار الديون يتم الاستعانة بهذا الجدول التحليل بنية الذمم المدينة وتقسيمها حسب عمرها أو فترة تحصيلها ، ومن ثم يتم مقارنة هذه الفترات مع متوسط فترة التحصيل للحكم على سرعة دوران الذمم المدينة ويضم جدول أعمار الديون المعلومات التالية عمر الدين قيمة الدين ، النسبة المئوية الى المجموع

$$\text{نسبة الديون المعدومة إلى المبيعات الأجلة} = \frac{\text{الديون المعدومة}}{\text{المبيعات الآجلة}}$$

الحصول على مؤشر متدن لهذه النسبة سيعني نجاحا في سياسة منح الائتمان المتبعة في المنظمة وايضا سيعني انخفاضا الديون السعدومة ، بل هو مؤشر على دقة اختيار الزبائن من المنظمة وكفاءة اليات الديون منهم .

$$\text{معدل دوران الأمم الدائنة} = \frac{\text{المشتريات الآجلة}}{\text{الذمم الدائنة}}$$

حيث تقوم المنظمات باستخراج هذا المعدل عند وضع سياستها الائتمانية حيث يتم الموازنة بين ما منحه الموردون للمنظمة من وقت لسداد ديونها وبين ما منحته المنظمة لزبائنها لتسديد ديونهم

والحصول على عدد مرات أقل يعتبر مؤشرا إيجابيا لأنه يعبر عن حصول المنظمة على الوقت الكافي لسداد الديون للموردين.

ويمكن استخراج فترة الائتمان الممنوحة للمنظمة من خلال الصيغة الآتية

$$\text{فترة الائتمان الممنوحة للمنظمة} = \frac{360}{\text{معدل دوران الذمم الدائنة}}$$

والحصول هنا على عدد أيام كبير يعتبر مؤشرا جيدا يعبر عن طول الفترة الممنوحة للمنظمة من قبل المصرف لسداد ديونها .

معدل دوران الموجودات = صافي المبيعات

اجمالي الموجودات

فكلما زاد هذا المؤشر كانت الإدارة تشغل أصولها بكفاءة وفعالية وهو ما ينعكس بشكل ايجابي على حجم المبيعات فتزيده ، بينما الحصول على معدل دوران منخفض يعطي مؤشرا على فشل إدارة المنظمة في استغلال أصولها بشكل جيد في توليد المبيعات .

معدل دوران صافي رأس المال العامل = صافي المبيعات

صافي راس المال العامل

و ارتفاع هذا المؤشر يدل على كفاءة الإدارة في استخدام صافي رأس مالها العامل في توليد الإيرادات .

وأخيرا ومن خلال ما تم تناوله في هذا الفصل يتضح لنا أنه لكي يقوم المحلل الائتماني بعملية التحليل فانه يحتاج إلى البيانات اللازمة لذلك ويقوم بتحويلها إلى معلومات وعليه يرى الباحثون أن النسب المالية من أهم الأدوات التي يمكن الاعتماد عليها في المصارف عند اتخاذ القرار الانتمائي ، حيث يجب على المجال الانتمائي أن يقوم بدراسة كافة التسليه وأن يأخذ بعين الاعتبار المتغيرات التي تؤدي إلى صعود وهبوط هذه النسب.

**وهنا جدول رقم (8) يوضح اهم النسب التي تستعملها البنوك لعملية التحليل المالي لطلب منح الائتمان المصرفي :**

| اولاً: مدلولات المؤشرات المالية الرئيسية (المبيعات والارباح) | | |
|---|---|---|
| **العائد على حقوق الملكية =** | صافي الربح بعد الضرائب / حقوق الملكية | **يعبر عن العائد المحقق على كل وحدة نقدية من حقوق الملكية** (ملخص لأداء **الشركة** ومجموع العلاقات الثلاث العائد على المبيعات * معدل دوران الاصول* الرافع للأصول) |
| **العائد على الأصول =** | صافي الربح بعد الضرائب / اجمالي الاصول | **يعبر عن الربح المحقق على كل وحدة نقدية مستخدمة في النشاط** ويقيس قدرة **الشركة على تحقيق ارباح من كل وحدة نقدية مستثمرة** |
| **العائد على المبيعات =** | صافي الربح بعد الضرائب / المبيعات | يعبر عن الربح على كل وحدة نقدية حققها المشروع من المبيعات |
| **تكلفة المبيعات =** | تكلفة السلع المباعة / المبيعات | **يعبر عن نسبة تكلفة المشتريات او السلع الى صافي المبيعات** |
| هامش الربح = | مجمل الربح /المبيعات | **يعبر عن النسبة التي يمثلها مجمل الربح الى صافي المبيعات** |
| نسبة المصاريف الادارية = | المصاريف الإدارية على المبيعات | **يعبر عن النسبة التي تمثلها المصروفات الادارية من صافي المبيعات** |

| ثانياً: مدلولات المؤشرات المالية الرئيسية (فاعلية الاصول) | | |
|---|---|---|
| **معدل دوران المخزون =** | تكلفة المبيعات/المخزون | **يعبر عن عدد مرات دوران المخزون خلال العام** |
| **اجمالي عمر الاصل=** | اجمالي الأصول الثابتة /مصروف الإهلاكات | **يعبر عن عمر الاصل بافتراض ثبات قسط الاهلاك** |
| **عدد سنوات الاستخدام=** | مجمع الاهلاك/مصروف الاهلاك | **يعبر عن الفترة المنقضية من عمر الاصل** |
| **عدد السنوات المتبقية=** | صافي الأصول الثابتة/مصروف الاهلاك | **يعبر عن عدد السنوات المتبقية من عمر الاصل** |
| **معدل دوران الأصول=** | المبيعات/اجمالي الاصول | **يعبر عن كل وحدة نقدية من المبيعات متولدة كنتيجة للاستثمار في الاصول (عدد مرات)** |
| **العائد على الاستثمار=** | صافي الاستثمار العامل/المبيعات | **يعبر عن الكفاءة الادارية للاستثمار في الاصول التجارية** |
| **مدة تحصيل أوراق القبض=** | أوراق القبض ×365/المبيعات | **يعبر عن فترة التسهيل لعملاء الشركة عند البيع بالأجل** |
| **مدة تحصيل أوراق الدفع=** | أوراق الدفع×365/تكلفة البضاعة المباعة | **يعبر عن فترة التسهيل لعملاء الشركة عند البيع بالأجل** |

جدول رقم (9)

| ثالثاً: مدلولات المؤشرات المالية الرئيسية (السيولة والهيكل التنظيمي) | | |
|---|---|---|
| **راس المال العامل=** | **الأصول المتداولة – الخصوم المتداولة** | **هو مقياس عام لمدى السيولة الكامنة في الشركة** |
| **الاستثمار العامل=** | **الأصول التجارية-التمويل التلقائي** | **يعبر عن حجم التمويل المطلوب** |
| **نسبة التمويل الدائم=** | **راس المال العامل /الاستثمار العامل** | **يعبر عن نسبة التمويل الدائم لمكونات الاستثمار العامل** |
| **نسبة السيولة (التداول)=** | اجمالي الأصول المتداولة /اجمالي الخصوم المتداولة | **يعبر عن قدرة الشركة في سداد التزاماتها في الاجل القصير**<br>**النسبة المعيارية (1:1)** |
| **نسبة التداول السريعة=** | اجمالي الأصول المتداولة-المخزون /اجمالي الخصوم المتداولة | **يعبر عن قدرة الشركة على سداد التزاماتها قصيرة الاجل من موارد** |

| | | |
|---|---|---|
| | | **عالية السيولة ومدى تطابق دورة النشاط مع السيولة المتاحة النسبة المعيارية (2:1)** |
| **الرافعة المالية=** | اجمالي الالتزامات الممتازة/حقوق الملكية- الأصول الغير ملموسة | **يعبر عن حجم التمويل الخارجي الى حجم التمويل الداخلي (الذاتي)** |
| **رافعه الأصول=** | اجمالي الأصول /حقوق الملكية | **يعبر عن حجم التمويل الداخلي المتاح لتمويل الاصول بصفة عامة** |

**جدول رقم (9)يوضح مدلولات المؤشرات المالية الصحيحة (الباحثون)**

# الفصل الثاني

## المبحث الأول :عموميات خول اتخاذ القرار

## المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار

## المبحث الاول: عموميات حول اتخاذ القرارات

- **القرار**

هو الخيار الذي يتمُّ اختِياره بين مَجموعةٍ من البدائل عند الشعور بالشكّ أي عدم اليقين، ويُعرَّف القرار بأنّه الرأي الصادر عن شخصٍ يملك النفوذ والسلطة الكافية لاتّخاذ القرارات.

من التّعريفات الأخرى للقرار هو الفعل الذي يُساهم في البتِّ بمَسألة أو شيء ما، ويؤدّي إلى صدور حُكمٍ مُعيّن يجب من خلاله اتّخاذ القرار المُناسب.

- **مفهوم القرار الإداريّ القرار الإداريّ**

هو استِخدامُ الإدارة لسلطتها من أجل الإفصاح عن رأيها ضمنَ الشّكل الذي يُحدّده القانون؛ من خلال الاعتماد على اللوائح والقوانين، ويساعد القرار الإداريّ على تطبيق العَديد من المهام ضمن الإطار القانونيّ الخاص به؛ إذ يُساهم في ترقية أو قبول استقالة أو إعلان تقاعُد الموظّفين، أو غيرها من النّشاطات الإداريّة الأخرى، كما أنّه من المُهم أن يكون الهدف الرئيسيّ من القرار الإداريّ تَحقيق المَصلحة العامة.

- **اتخاذ القرارات الإداريّة**

يُعدُّ اتخاذ القرارات الإداريّة من الوظائف المُهمّة في بيئة عمل المنشآت المتنوعة؛ لأنّه يساهم في التخطيط للعَديد من الأنشطةِ الخاصّة في الأعمال، ويعتمد اتخاذ القرارات الإداريّة على مجموعةٍ من المراحل هي:

### 1-تشخيص المشكلة:

هي المرحلة الأولى من مَراحل اتخاذ القرارات الإداريّة، وتُعدُّ من الوظائف المهمة التي يجب على المدير أو المسؤول معرفتها، وخصوصاً أثناء المُباشرة في التعرّف على طَبيعة المُشكلة ومُكوّناتها، ويُساهم تشخيص المشكلة في تحديد نوع الحدث الذي أدّى إلى ظهورها، ويُساعد على تحديدِ درجةِ أهميّتها، ويُعزّز من عدم الخلط بين أسبابها ونتائِجها، ممّا يؤدّي إلى اتّخاذ القرار الإداريّ المُناسب.

### 2- جمع المعلومات والبيانات:

هي مرحلة فَهم المشكلة بطَريقةٍ واقعيّة وحقيقيّة، ممّا يُساهم في اقتراح بدائلَ تُساعِد على حلّها، عن طَريق جمع المعلومات والبيانات المُرتبطة بالمُشكلة التي سيتمُّ اتّخاذُ قرارٍ إداريّ خاص بها؛ لذلك يُعدُّ اتخاذ القرارات الإداريّة الفعالة من الأمور المُعتمدة على دور المدير

في الحصول على أكبر عددٍ من المَعلومات والبيانات من مصادر مُتنوّعة، وصنّف مُعظم علماء الإدارة المعلومات والبيانات إلى الأنواع الآتية:

- المعلومات والبيانات المبدئيّة والثانويّة.
- المعلومات والبيانات الكميّة.
- المعلومات والبيانات النوعيّة.
- الحقائق.

**3- وضع البدائل المقترحة وتقييمها:**

هي المَرحلة الثالثة من مَراحل اتّخاذ القرارات الإداريّة، ويَعتمد وضع البدائل على مجموعةٍ من العوامل منها:

- السياسات المُطبقة في المنشأة والوضع الخاص بها.
- الفلسفة الخاصّة في المنشأة. الموارد الماليّة.
- الوقت المتوفّر لاتخاذ القرار الإداريّ.
- الاتّجاهات الفكريّة المَنطقيّة عند المدير.
- تَطبيق التفكير الابتكاريّ المُعتمد على التوقع؛ ممّا يُساهم في تصنيف وترتيب البدائل.

**4- اختيار البديل المناسب لحلّ المشكلة:**

- هي المَرحلة التي تهتمّ في المقارنة بين مجموعة من البدائل؛ من أجل اختيار البديل المناسب منها بناءً على العَديد من المعايير من أهمها:
- تحقيق البديل المُقترح للأهدافِ المطلوبة.
- ظهور اتفاق بين البديل وقيم وأهميّة المنشأة.
- تحديد درجة السرعة الخاصّة في توفير الحل، والموعد المُحدّد للحُصول على النتائج.
- قياس طبيعة المَعلومات المتوفرة عن البيئة.

**5- متابعة وتقييم تنفيذ القرار الإداريّ:**

هي المرحلة الأخيرة من مراحل اتخاذ القرارات الإداريّة، وتُقسم إلى الآتي:

1- اختيار الوقت المناسب للإعلان عن القرار الإداريّ؛ حتى يتمّ تحقيق أفضل النتائج التي يُقيّمها المدير، من أجل تحديد درجة فاعليتها، ومقدارُ نجاح القرار في الوصول إلى الهدف.
2- الحِرص على مُتابعة القرار الإداريّ؛ من أجل تَعزيز الشعور بالمسؤوليّة عند المديرين.

- أهداف و خصائص القرارات المالية:

إن لعملية اتخاذ القرارات المالية عدة أهداف وخصائص سنتطرق إليها في هذا القسم.

أهداف القرارات المالية يتطلب المجال المالي كغيره من المجالات الإدارية الصلاحية في اتخاذ القرار أي أن المدير المالي يمتلك من المؤهلات والمهارات والصفات التي تمكنه من اتخاذ النسبة العظمى من القرارات، ونظريا فإن القرار السليم هو القرار الذي يترتب عنه زيادة الأرباح، وإذا ما تم إدخال عامل الوقت أو الزمن فهذا معناه أن القرار المتخذ قد يكون سليما في لحظة معينة حيث يكون خاطئ في لحظة أخرى.

لتقسيم القرارات المالية فلا بد أن ندرك أن اهتمام المسيرين لا يوجه فقط للأرباح في حد ذاتها ، بل يوجه أيضا إلى توقيت هذه الأرباح ، كما أن هدف تعظيم الربح هو هدف غامض لا يأخذ بعين الاعتبار عنصر التوقيت أو عنصر الخطر ، بالتالي يجب البحث عن هدف آخر للقرارات المالية وهو ما يتعامل مع التوقيت والخطر ليصبح الهدف هو تعظيم القيمة الحالية في البنك وتنعكس في زيادة السعر السوقي للسهم في حالة تداول أسهم المنشأة في سوق الأوراق المالية ، لتحقيق هذا الهدف هناك منهج يجب إتباعه مع الأخذ بعين الاعتبار كل القوى التي تعرقل تحقيق الهدف وهذا المنهج هو :

1- دراسة وتحليل البيانات الماضية أو التاريخية المتعلقة بالمشكلة الحالية والمستقبلية أيضا.
2- تقييم هذه المعلومات والبيانات.
3- تعتبر هذه الخطوة الأكثر أهمية لأنها تتعلق باتخاذ القرار.
4- متابعة القرار.

إن الهدف الرئيسي الذي تهدف إليه القرارات المالية هو تعظيم القيمة الحالية للمنشأة كما ذكرنا سابقا وهناك أهداف أخرى تسعى الإدارة المالية لتحقيقها وراء هذه القرارات وتتمثل في :

1- تحقيق مستوى ملائم من الأرباح وهو المستوى الذي لا يقل عن المستوى الذي تحققه المنشأة المماثلة والتي تتعرض لنفس الظروف ونفس الدرجة من المخاطر .
2- تحقيق سيولة نقدية كافية .
3- التشغيل وتحمل مصاريفه وأعبائه النقدية بشكل ملائم يضمن استمرار العمل .
4- سداد الديون في مواعيد استحقاقها بدون تباطؤ .

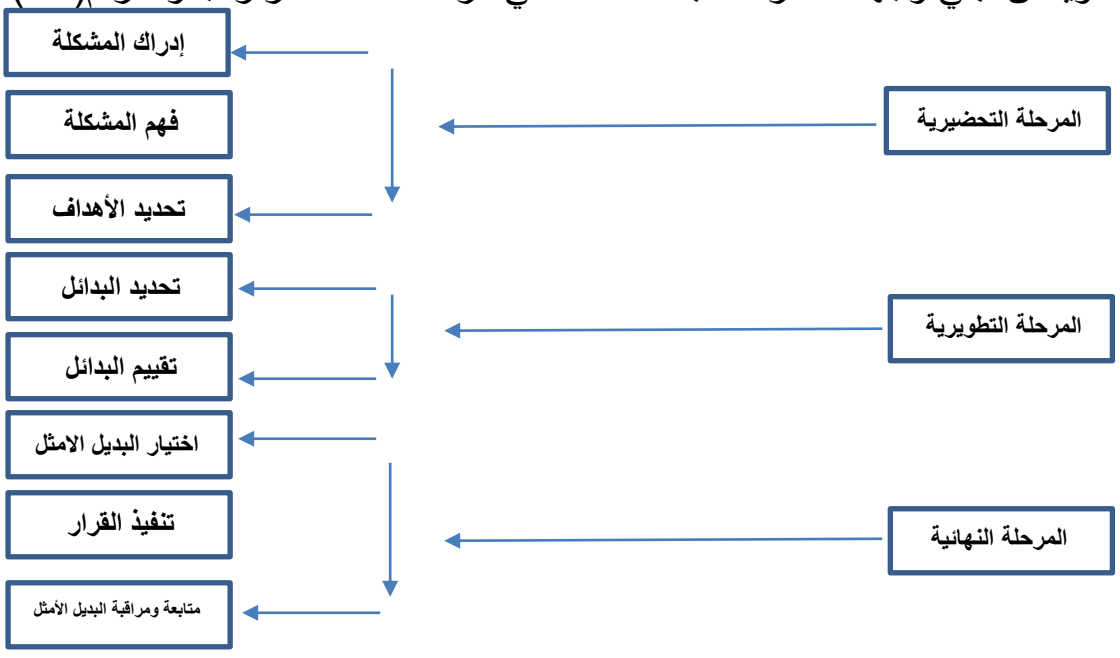
- **خصائص القرارات المالية:**

تصنف القرارات المالية إلى قرارات رئيسية وأخرى ثانوية، فمثال قرار إنشاء مصنع جديد هو قرار رئيسي وقرار تخفيض أرصدة أوراق القبض بسرعة تحصيل هذه الأرصدة هو قرار ثانوي بالإضافة إلى أنه يترتب على القرارات الرئيسية مخاطر أكبر من القرارات الثانوية نتيجة لعدم التأكد من النتائج المترتبة عليها بدقة ومن خصائص القرارات المالية ما يلي:

1- القرارات المالية تتغلغل في جميع أوجه نشاط المنشأة.
2- القرارات المالية هي قرارات ملزمة للمؤسسة ولذا وجب الحذر الشديد عند اتخاذ هذه القرارات.
3- إن بعض القرارات المالية هي قرارات مصيرية.

إن نتائج القرارات المالية لا تظهر سريعا بل تستغرق زمنا قد يطول مما يؤدي إلى صعوبة إصلاح الخطأ إذا كانت القرارات خاطئة مما يتطلب من متخذ القرار الحذر والفطنة واستغلال المعلومات استغلالا عقلانيا.

مراحل اتخاذ القرار تمر عملية اتخاذ القرار بعدة مراحل كل مرحلة تحتاج إلى عدة خطوات وإجراءات بهدف الوصول إلى قرارات سليمة، ويختلف عدد هذه الخطوات وطريقة ترتيبها باختلاف المفكرين وهناك عدة تصنيفات وكل تصنيف يمثل وجهة نظر معينة، ويمكن تبني وجهة النظر حسب الشكل التالي:مراحل اتخاذ القرار جدول رقم(11)



- **المرحلة التحضيرية:**

تتألف هذه المرحلة من ثلاث خطوات:

1- إدراك المشكلة تنشر المشكلة نتيجة وجود خلاف بين الحالة القائمة والحالة المرغوب الوصول إليها أي تفاوت بين الأهداف أو النتائج المرجوة وبين مستوى الانجاز أو الأداء الفعلي . فيقوم الرجل الإداري بإتباع أسلوبين لحل المشكلة القائمة يهدف من خلالهما إما لتغيير الحالة القائمة أو تغيير الحالة المرغوب في تحقيقها ( الأهداف ) .
2- فهم المشكلة يعني اكتشاف طبيعة المشكلة وارتباطها مع جوانب إدارية أخرى ، وغالبا ما تكون المشكلات الإدارية في شكل :

- مشاكل تقليدية أو روتينية : تتناول مسائل يومية تتكرر باستمرار مثل توقيت العمل والدوام للعاملين .
- -مشاكل حيوية : وهي المشاكل التي تتصل بالتخطيط ورسم السياسات التي تتسم بالتأثير الشديد على انتظام نشاط المؤسسة وتحقيقها لأهدافها ومستقبلها ؛
- وقد تكون مثل هذه المشاكل راجعة إلى ضعف التخطيط أو التنظيم أو السياسات الموضوعة كما قد تكون راجعة إلى الظروف البيئية التي تعمل في إطارها المنظمة والتي يصعب التنبؤ بها كتعطل وسائل الإنتاج أو تأخر التموين ووصول المواد .

3- تحديد الأهداف يتوجب على المدير ( متخذ القرار ) من اجل حل المشكلة تحديد الأهداف التي سوف يتخذ القرار المناسب لتحقيقها .

- **المرحلة التطويرية :**

وتتألف من خطوتين هما:

1- تحديد البدائل هي الحلول أو الوسائل والأساليب المتاحة أمام الرجل الإداري لحل المشكلة القائمة وتحقيق الأهداف المطلوبة، بحيث يجب القيام بدراسة كافية لتحديد البدائل معتمدا على خبرته السابقة في هذا المجال وعلى نتائج وتجارب الآخرين في نفس المجال وهذا في حدود الموارد المتاحة أمام متخذي القرار .

إن إيجاد الحلول البديلة يعتمد على التفكير الابتكاري الذي يرتكز على التصوير والتنبؤ وخلق الأفكار ، وفي هذه المرحلة لابد من طرح جميع الحلول والبدائل بغض النظر عن إمكانية تنفيذها من عدمه.

2- تقييم البدائل تعد هذه المرحلة صعبة جدا قياسا بالمراحل السابقة لأنها تتطلب تنبؤ بحوادث المستقبل والظروف والعوامل التي تؤثر على القرار وهذا يقوم على معلومات يغلب عليها صفة عدم التأكد.

كما تتمثل صعوبة هذه المرحلة في إن مزايا وعيوب هذه البدائل لا تتضح بصورة واضحة أثناء دراسة المشكلة، لكنها تظهر فعليا في المستقبل ويفترض أن يكون التقييم وفقا لمعايير وأسس موضوعية من اجل تباين مزايا وعيوب كل بديل من هذه البدائل وفي حالة المفاضلة يجب الأخذ بعين الاعتبار النواحي التالية:

- إمكانية تنفيذ البديل ومدى توفر الإمكانيات المادية والبشرية الملائمة اللازمة لتنفيذه.
- التكاليف المالية لتنفيذه والأرباح التي يتوقع تحقيقها والخسائر محتملة الحدوث.
- الانعكاسات النفسية والاجتماعية لتنفيذه ومدى استجابة المرؤوسين للبديل وحسن توقيت تنفيذه.
- اختيار البديل الذي يضمن تحقيقه للسرعة المطلوبة عندما يكون الحل يتطلب السرعة والعجلة.

- **المرحلة النهائية :**

وتتشكل من ثلاث خطوات:

1- اختيار البديل الأنسب في هذه المرحلة يتم اختيار البديل الأفضل من بين البدائل المتاحة للحل ، وهنا يقوم المدير الإداري باتخاذ القرار استنادا إلى البديل الأفضل الذي تم اختياره ، ولكن قبل ذلك يجب التأكد من أن هذا البديل يلائم كافة المتطلبات والعوامل الأخرى للمشكلة والتي لم تؤخذ بعين الاعتبار خلال المرحلة السابقة افقد يفضل أحيانا حلا آخر غير الحل أو البديل الأفضل لاعتبارات يراها المدير ضرورية مثل سهولة التنفيذ أو أن تكون الظروف الحالية للمنظمة لا تسمح بحل يتوقع أن يجد مقاومة كبيرة من قبل العاملين المسؤولين عن التنفيذ ، وهكذا فان هذه المرحلة يراعى فيها عدة عوامل أهمها :

- التأكد من قابلية البديل الذي تم اختياره للتنفيذ ومدى ملائمته للمتطلبات والظروف الحالية للمؤسسة .
- الصيغة العملية لهذا البديل بشكل قرار إداري وفقا للمتطلبات القانونية السائدة .
- الأخذ بعين الاعتبار الآثار المترتبة عن تنفيذ البديل الأنسب .
- مراعاة اختيار البديل الذي يساهم في تحقيق الأهداف الكلية للمنظمة .

2- تنفيذ القرار تعد هذه المرحلة تابعة للمرحلة السابقة رغم أن القرار يكون قد صدر والتنفيذ يأتي لجعل القرار واقعي وملموس خاصة بعد أن يضمن متخذ القرار تعاون وتفاعل الجميع على تنفيذ القرار، وهذا يتطلب دورا مهما من الرجل الإداري

3- (المدير) لإنجاز تنفيذ القرار مثل القيام بأعمال التحفيز للعاملين ويعتبر القرار عديم القيمة والفائدة ما لم يتم تنفيذه.

4- المتابعة والملاحظة والمراقبة تتطلب هذه الخطوة من المدير متابعة تنفيذ القرار والتوجيه الذي يمارسه على مرؤوسيه المنفذين وعليه أن يقوم بأعمال الملاحظة لكيفية التنفيذ وهذا بتطلب المزيد من الأعمال الإدارية مثل الاتصال والإرشاد ، وبعد ذلك يعمل المدير على تسجيل كل معوقات تنفيذ القرار ويستخلص الأخطاء لتطوير الحلول في المستقبل .

## المبحث الثاني: دور التحليل المالي في اتخاذ القرار:

إن للتحليل المالي دور كبير في اتخاذ القرارات والرامي أساسا إلى صحة الوضع المالي الذي يجعل المؤسسة مطمئنة في بيها وهذا بضمان الاستمرارية والقدرة على تنفيذ استراتيجيتها ، كما يضمن سلامة القرارات المالية .

- **دور المؤشرات المالية في اتخاذ القرار:**

إن مؤشرات التوازن تعطينا الوضعية الحقيقية للمؤسسة كما أنها تقيم أداء المؤسسة بحيث أنها تقدم للمدير المالي معلومات لاتخاذ القرارات المتعلقة بمصادر التمويل المثلي وقرار التخطيط بالإضافة إلى هذا فهي تعطي معلومات حول سيولة المؤسسة و حول الهيكل المالي للمؤسسة فبالتالي هي تساعد على اتخاذ القرار المقترح الاستثماري ( 1 ) .

في المرحلة الخاصة بالتحليل المالي يتم هذا التحليل على مدى العمر المتوقع للاستثمار وذلك للتأكد من توفر التمويل الضروري لتنفيذه وأن الاستثمار ينتج عنه سيولة لتغطية التزاماته .

**تحليل السيولة :**

و هذا التحليل يهدف لمعرفة التدفق النقدي خلال فترة تنفيذ و تشغيل الاستثمار .

**تحليل هيكل رأس المال :**

يهدف هذا التحليل إلى التحقق من أن التمويل يتلاءم مع الاستثمار من حيث النوع والمدة بالنسبة للاستثمارات الثابتة أو الاستثمارات في رأس المال العامل .

- **دور النسب المالية في اتخاذ القرار:**

إن الهدف الرئيسي للتحليل المالي بالنسب هو فهم البيانات الواردة في القوائم والتقارير المالية لتكون قاعدة من المعلومات التي تساعد متخذ القرار في أداء عمله و بما أن النسب المالية هي محاولة لإيجاد العلاقة بين المعلومتين الخاصتين إما بالقائمة و هي تزود

الأطراف المعنية بالتحليل المالي فهم أفضل عن حقيقة وضع المنشأة و أما إذا اعتمدت على تحليل كل معلومة على حدا.

كما سيقدم للمحلل المالي معلومات هامة عن ربحية المؤسسة في كسب النشاط الربحية والسوق وعن مخاطرها ، كسب السيولة و المديونية وخدمة الدين ، كما أنه لا يعطي نسبة واحدة للمعلومات الكافية لاتخاذ القرارات ، أو التعرف على أسباب المشكلة ، بل يجب تحليل مجموعة من النسب أن عدد النسب المالية سوف يعطي الفرصة لاختيار حجم متواضع من هذه النسب المالية على نحو يكفي لتزويده بالمعلومات المطلوبة و كل نسبة لها دور في اتخاذ القرار . و من أنواع النسب المالية نذكر ما يلي ( 1 ) :

**1- نسب السيولة:**

تهدف هذه الأخيرة إلى تقييم الطاقة أو القدرة المالية للمؤسسة على المدى القصير بحيث تقوم هذه النسب بتهيئة المناخ المناسب لاتخاذ القرار و أهم هذه القرارات قرار التمويل و قرار الائتمان.

**2- نسب الربحية:**

محصلة لمختلف البيانات المتخذة في إدارة مختلف شؤونها، إذا فالتحليل بنسب الربحية يعبر عن مدى الكفاءة التي تتخذ فيها المؤسسة قراراتها الاستثمارية والمالية.

**3- نسب النشاط:**

تقيس هذه الأخيرة كفاءة إدارة المؤسسة في توزيع مواردها المالية توزيعا مناسبا على مختلف أنواع الأصول، وهي تساعد على قرار التخطيط والرقابة المالية واتخاذ الإجراءات التصحيحية، كما أنها تقيم انجازات ونشاط المؤسسة والحكم على مدى مناسبة البيانات المتبعة من الإدارة.

**ومن استخدامات النسب المالية في اتخاذ القرار ما يلي:**

1- استخدام النسب المالية في التخطيط المالي: بحيث يمكن للشركة اتخاذ قرارات متعلقة بالأداء التشغيلي المستقبلي وكذلك قائمة المركز المالي التقديرية والتقدير الشخصي واسترشادا بالنسب المالية للشركات المماثلة داخل القطاع الصناعي.
2- استخدام النسب المالية في قرار الإنفاق العام : تستخدم النسب المالية في تقدير التدفق النقدي و تقوم عملية استخدام التدفق النقدي الإضافي في مجال الموازنة الرأسمالية على تقدير التدفقات النقدية الخارجية لرأس المال العام ثم التدفق النقدي الداخل لرأس المال

نتيجة تنفيذ الاقتراح الاستثماري ، ترتبط التدفقات الداخلة و الخارجة لرأس المال بالتوسعات الإنتاجية و التي تطلب زيادة بنود نقدية نتيجة تنفيذ هذا الاقتراح وقد يتضمن الاقتراح الاستثماري في كثير من الأحوال إدخال منتجات جديدة أو عملية إنتاجية مختلفة أو نظام توزيعي جديد إلا أنه يصعب استخدام البيانات التاريخية لتحديد العلاقة بين المخزون والذمم النقدية و بين المبيعات نظرا لطبيعة المقترحات الاستثمارية التي تغيرهن هذه العلاقات . فإذا كان الاقتراح متشابها للاستثمارات المالية فإنه من المقبول استخدام النسب المالية للشركة لتقدير حجم الأصول المالية و أوراق القبض و المخزون التي تساعدها على اتخاذ القرار .

- **دور تحليل الاستغلال في اتخاذ القرار:**

بالنسبة لتحليل الاستغلال الوظيفي فإنه يحدد المسؤوليات حسب الوظائف أي أنه يحدد الوظائف التي لها أكثر مساهمة في تحقيق النتيجة ويساعد على تحديد السياسات الاستغلالية على حدا وتقسيمها في نهاية الدورة وبالتالي فهو يساعد على اتخاذ القرارات المتعلقة بالإنتاج كقرار التخلي عن منتج معين يساهم بدرجة قوية في النتيجة كما يساعد على الرقابة واتخاذ القرارات التصحيحية، فبالنسبة لتحليل الاستغلال التفاضلي كذلك له دور في اتخاذ القرار منها ( 1 ) .

- قرار التوسع في حجم العمليات.
- قرارات البيع.
- قرار التغيير.

كما أن تحليل الاستغلال يساعدنا على اتخاذ القرارات التخطيطية بحيث يعتبر مفهوم التكلفة المناسب لاتخاذ القرارات التخطيطية وهو التكلفة التفاضلية وحيث أن القرارات عادة ما تتعلق بالمستقبل فبذلك تكون التكلفة متوقعة في المستقبل.

كما أن التكلفة التفاضلية المناسبة لاتخاذ القرارات التخطيطية قد تشمل على تكاليف ثابتة وتكاليف متغيرة ورغم ذلك فهذه العناصر في مجملها البد أن تكون متغيرة، ويمكن القول أن المعيار المناسب لحساب التكلفة أغراض اتخاذ القرارات التخطيطية هو مدى ارتباط عنصر التكلفة المعين وبصرف النظر عن كون هذا العنصر متغيرا أو ثابتا .

من خلال ما قلناه نستنتج أن تحليل الاستغلال يمكننا من توقع تكاليف أغراض القرارات التخطيطية.

- **الخلاصة:**

من خلال ما تطرقنا إليه في هذا الفصل المتمثل في دور التحليل المالي في اتخاذ القرارات وترشيدها نستنتج أن عملية اتخاذ القرار تتطلب كمية هائلة من المعلومات الخاصة بالقرارات المالية نظرا لأهميتها والخصائص التي تتميز بها إلا أن البيانات المحاسبية لديها نقاط ضعف تحد من استخدامها القرارات خاصة فيما يتعلق بالتقييم. في

القرارات التي تأخذ بعين الاعتبار التحليل المالي في القرارات الاستثمارية، قرارات التمويل وسياسات توزيع الأرباح، حيث أن كل هذه القرارات تطلب لها معلومات دقيقة خاصة فيما يتعلق بالسيولة والربحية والنشاط والاستقلالية المالية. إن التحليل المالي يلعب دورا كبيرا في اتخاذ القرار حيث أنه يعتبر منبع للمعلومات بحيث كل أداة من أدوات التحليل المالي لها دور في اتخاذ القرار ابتداء من النسب ومؤشرات التوازن التي تعطى لنا معلومات حول السيولة والنشاط.

# الفصل الثالث

## المبحث الأول :منهج واجراءات البحث

- ❖منهج البحث
- ❖مجتمع البحث
- ❖عينة البحث
- ❖أداة البحث
- ❖ الأساليب الإحصائية.
- ❖ التحليل الديموغرافي للبيانات .

- **تمهيد**

بعد تطرقنا إلى الجانب النظري وتحديد مشكلة البحث وما يتعلق بمتغيراتها، فقد خصصنا هذا الفصل للجانب التطبيقي وهو يحتوي على الجانب المنهجي الذي يبرز منهج البحث وكذلك العينة التي أجري عليها البحث والخصائص المهمة للأداة وتحديد الأساليب الإحصائية المطبقة في تحليل البيانات والمعطيات وغير ذلك من الإجراءات العملية للبحوث الميدانية

- **منهج البحث**

في ضوء طبيعة البحث وأهدافه تم استخدام المنهج الوصفي والذي يعرف بأنه لا يتوقف فقط عند وصف الظاهرة وجمع البيانات المتعلقة بها ، بل يتعداها إلى حدود استقصاء مظاهرها وعلاقاتها المختلفة وكذلك يقوم على تحليل الظاهرة وتفسيرها والوصول الى استنتاجات في تطوير الواقع وتحسينه.

- **مجتمع البحث**

تكون مجتمع البحث من موظفي إدارات البنوك التجارية (بنك اليمن والكويت)،(بنك اليمن الدولي )من العام الدراسي 2021 -2022م.

- **عينة البحث**

تكونت عينة الدراسة من 30 مدير ومديرة

1- بنك اليمن والكويت.
2- بنك اليمن الدولي .

تكون مجتمع البحث من عينة عشوائية من موظفي ( بنك اليمن الكويت )و موظفي (بنك اليمن الدولي )وقد تم توزيع (30) استبانة كعينة ممثلة لمجتمع البحث ، استرجعت منها 30 استبانة ،وكانت الاستبانات المفقودة (0) بنسبة 0% واستبانات غير قابلة للتحليل بنسبة 0% وأصبحت الاستبانات للتحليل (30) استبانة بنسبة 100%.

- **ادوات البحث**

1- **استبانة المشكلات المحددة (**تحليل القوائم المالية وتوفير المعلومات للإدارات في للبنوك - البيانات المالية المدققة من قبل التدقيق الداخلي تكون اكثر موثوقية عن تلك غير المدققة -اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات -مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار)**.**

**2- المعالجة الإحصائية:**

**- المتوسط الحسابي:** لمعرفة المتوسطات بين كل المشكلات بعد تطبيق الاستبانة.

**- الانحراف المعياري:** لمعرفة مدى انحرافات الدرجات عن المتوسط الحسابي.

**- النسبة المئوية:** للمقارنة بين المشكلات المذكورة**.**

ولأغراض تحقيق أهداف الدراسة والإجابة على تساؤلاتها فقد تم استخدام الحزمة الإحصائية ( SPSS ) المتعارف عليها نظرا لملائمتها لمثل هذه الدراسة ، وفيما يلي أهم الأساليب الإحصائية المستخدمة :

1- الأساليب الإحصائية الوصفية : استخدمت هذه الأساليب ابيان خصائص مجتمع الدراسة ، ولوصف متغيرات الدراسة والتعرف على " أثر مخاطر الائتمان المصرفي على التنمية الاقتصادية ، وشمل ذلك التوزيع التكراري والنسب المئوية ومقاييس النزعة المركزية ( الوسط الحسابي ) ومقاييس التشتت ( الانحراف المعياري ) .
2- ٢- اختبار t وذلك لاختبار فرضيات البحث .

- **تكافؤ مجموعتي البحث:**

للتحقق من تكافؤ أفراد عينة البحث، قسم الباحثين الاستبيان على الموظفين بطريقة عشوائية لموظفي إدارات البنوك السابق ذكرها.

- **خطوات تطبيق البحث:**

تحدثنا عن المشكلات الآتية (تحليل القوائم المالية وتوفير المعلومات للإدارات في للبنوك -البيانات المالية المدققة من قبل التدقيق الداخلي تكون اكثر موثوقية عن تلك غير المدققة -اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات - مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار)**.**

وقد كان بحثنا مكون من اربعة فصول أول فصل كان الشكر والتقدير وإهداء وملخص البحث بالعربي، والفصل الثاني ذكرنا فيه المقدمة ومشكلة البحث وأهدافه وأهميته وحدوده والمنهج ومجتمع البحث وعينته والأدوات والمعالجة الإحصائية واشتمل على الدراسات السابقة .

اشتمل الفصل الثاني على الإطار النظري للموضوع وفصلنا وقمنا بشرح المشكلات والفصل الثالث كان إجراءات البحث.

والفصل الاخير كان الملاحق والمراجع وملخص البحث بالإنجليزية .

- **أدوات البحث :**

**الاستبيان :**

الهدف من الاستبيان قياس المشكلات .

- **تحكيم الاستبيان:**

تم تصوير 4 نسخ لأعضاء هيئة التدريس والموضحين في الملحق رقم (2) ص .

- **الصدق والثبات:**

تم الاطلاع من قبل المحكمين فكان أغلب الفقرات صحيحة ماعدا تعديل بسيط في الصياغة وهي كالتالي:

**صياغة فقرات الاستبيان في صورته النهائية:**

تكون الاستبيان من 4 مشكلات وهي: (تحليل القوائم المالية وتوفير المعلومات للإدارات في للبنوك -البيانات المالية المدققة من قبل التدقيق الداخلي تكون اكثر موثوقية عن تلك غير المدققة -اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات -مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار).

المشكلة الاولى تكونت من 4 فقرات، بينما المشكلة الثانية كان عدد فقراته 4، والثالثة كان عدد فقراته 7، بينما الرابع فقد تكونت فقراته من 5 فقرات، ؛ وإجمالي فقرات الاستبيان كاملاً كانت 20فقرة.

- **تطبيق الاستبيان:**

تم تحديد عينة البحث، وتكونت من 30 موظف وموظفة في البنوك(بنك اليمن والكويت وبنك اليمن الدولي).

- **تحليل الاستبيان:**

تم إعطاء المحلل الإحصائي الاستبيانات كاملة وعددها 30 استبيان؛ وتم تحليل الاستبيانات وأظهرت نتائج البحث كما يأتي .

- **مقياس أداة الاستبانة**

استخدم الباحثون مقياس ليكرث الرباعي ؛ لمعرفة إجابات المستجيبين لأسئلة الاستبانة ، حيث يعتبر مقياس ليكرث من أكثر المقاييس المستخدمة لقياس اتجاهات المستجيبين وآرائهم .

| درجة الموافقة | موافق بشدة | موافق | غير موافق | غير موافق بشدة |
|---|---|---|---|---|
| الدرجة | 4 | 3 | 2 | 1 |

- **صدق اداة الدراسة :**

للتحقق من صدق اداة الدراسة ، قام الباحث بعرضها على مجموعة من المحكمين من ذوي الاختصاص والخبرة ، من أعضاء هيئة التدريس في الجامعات اليمنية ، مما جعل الأداة أكثر دقة وموضوعية في القياس ، وللوقوف على مدى صلاحيتها كاداة لجمع البيانات ، وكان الهدف من تحكيم الاستبانة التحقق من الآتي :

- مدى وضوح الفقرات الواردة في الاستبانة .
- مدى ملاءمة الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة .
- مدى كفاية الفقرات المتعلقة بمحاور الدراسة .

- **ثبات الأداة :**

تم استخدام معامل الاتساق الداخلي ألفا كرو نباخ لإجابات أفراد مجتمع الدراسة وقد كانت قيمة ألفا كرو نباخ للمحور لكافة المحاور في معامل الاتساق الداخلي لأبعاد مبينة في الجدول ، والتي تظهر بأنها معاملات ثبات واضحة ومعقولة بدليل أن جميعها أقل من 950. وهذا يشير على ثبات الاستبانة ووضوحها ومصداقية الناس

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .950 | 20 |

المحور الأول :

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .706 | 4 |

المحور الثاني :

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .706 | 4 |

المحور الثالث:

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| 806.000 | 7 |

المحور الرابع :

**Reliability Statistics**

| Cronbach's Alpha | N of Items |
|---|---|
| .723 | 5 |

## معامل ارتباط بيرسون

| | | | |
|---|---|---|---|
| | | | |
| | | | |
| | | | |

## ▪ المبحث الثاني: تحليل البيانات الديموغرافية ومناقشة الفرضيات

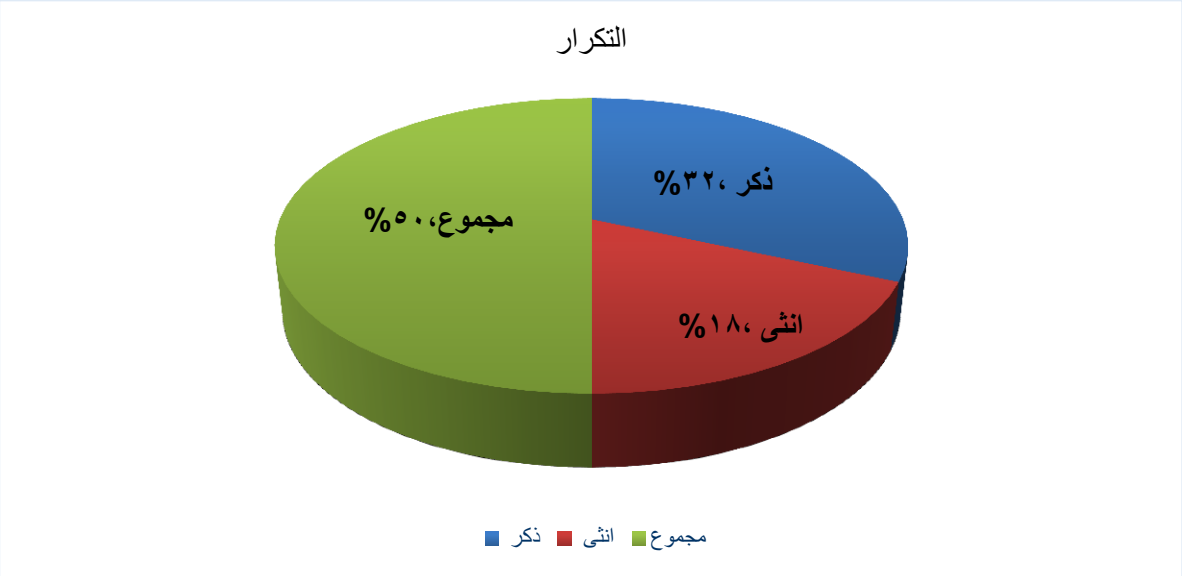
### تحليل البيانات الديموغرافية ومناقشة الفرضيات

اولاً:تحليل الخصائص الشخصية

### 1- متغير النوع:

| | | Frequency | Percent | Valid Percent |
|---|---|---|---|---|
| Valid | ذكر | 19 | 61.3 | 63.3 |
| | انثى | 11 | 35.5 | 36.7 |
| | Total | 30 | 96.8 | 100.0 |

**جدول رقم (12) يبين التكرار والنسبة المئوية**



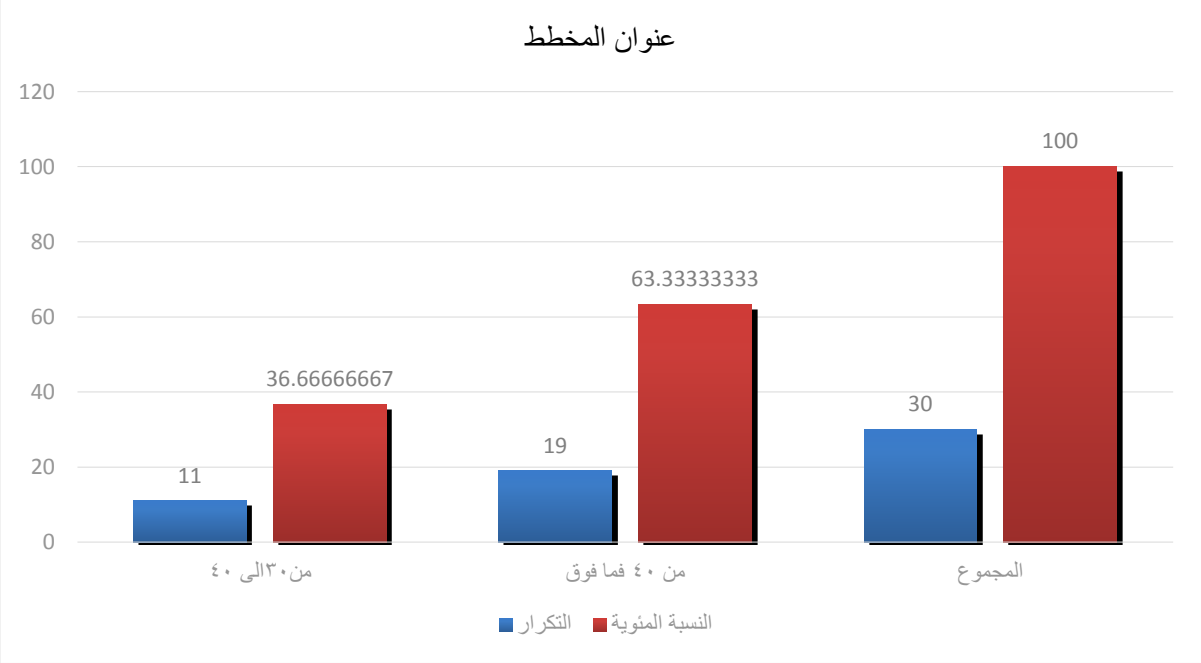

**شكل رقم (1) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير النوع**

**يشير الجدول رقم (12)والشكل (1) بأن عدد الذكور بلغ 19 بنسبة (64%) من المستجيبين بينما عدد الاناث (11) وبنسبة (36%) مما يشير الى ان اغلبية عينه الدراسة من الذكور .**

## 2- متغير العمر

| | | Frequency | Percent | Valid Percent |
|---|---|---|---|---|
| Valid | من 30 الى 40 | 11 | 35.5 | 36.7 |
| | فوق فما 40 من | 19 | 61.3 | 63.3 |
| | Total | 30 | 96.8 | 100.0 |

جدول رقم (13) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر



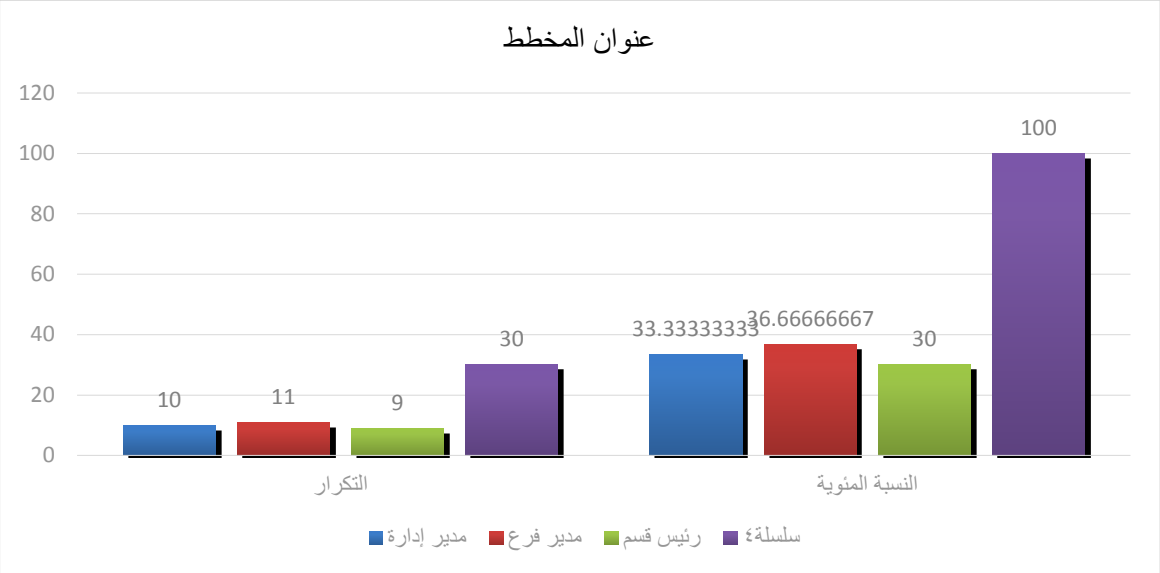

شكل رقم (2) يبين التكرار والنسبة المئوية لمتغير العمر

يتبين من الجدول رقم (2) ان غالبية افراد العينة من العمر من 40 فما فوق بنسبة (63%) وبلغ التكرار 19 ، ثم الفئة العمرية من 30 الى 40 بنسبة (36%) وبتكرار بلغ 11 وتشير هذه النتائج ان اغلب عينة البحث هم من الفئة العمرية المتقدمة .

## 3- حسب الدرجة الوظيفية للموظف

| | | Frequency | Percent | Valid Percent |
|---|---|---|---|---|
| Valid | مدير إدارة | 10 | 32.3 | 33.3 |
| | مدير فرع | 11 | 35.5 | 36.7 |
| | رئيس قسم | 9 | 29.0 | 30.0 |
| | Total | 30 | 96.8 | 100.0 |

جدول رقم (14) يبين التكرار و النسب المئوية للدرجة الوظيفيه




جدول رقم (3) يبين التكرار والنسب المئوية للدرجة الوظيفية

يتبين من الجدول رقم (14) والشكل رقم (3) الخاص بمسمى الدرجة الوظيفية وجد ان اغلب فئة العينة تمثلت بمدير فرع بتكرار (11) و بنسبة (35.5%)، ومن ثم مدير إدارة بتكرار بلغ (10) وبنسبة (32.3%). ومن ثم رئيس قسم بتكرار (9) وبنسبة (29.9%)، وتشير هذه النتائج الى ان اغلب افراد عينة البحث هم من ذوي المسمى الوظيفي مدير فرع .

## ▪ نتائج البحث الميدانية:

في في هذا الفصل سيتم عرض وتحليل البيانات الميدانية التي تم التوصل إليها ، وعرض أبرز أوجه الاتفاق والاختلاف مع نتائج الدراسات السابقة .

**أولا-عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الأول:**

ونصه: تحليل القوائم المالية وتوفير المعلومات للإدارات في البنوك.

ويتكون هذا المحور من اسئلة ، للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة أولية وتم عرضها على مجموعة من الخبراء من الدكاترة المتخصصين في المجال وتم وضعها في صورتها النهائية في الجدول التالي : جدول (1) يوضح التكرارات والوسط المرجح والنسبة المئوية .

| م | الفقرات | العينة | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | النسبة الاجمالية | ترتيب السؤال | الترتيب اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | | | | | |
| 1 | تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية تعتبر نقطة البداية في اتخاذ القرار . | 30 | 17 | 56.7 | 10 | 33.3 | 2 | 6.7 | 1 | 3.3 | 3.4 | 358.2 | 85.8 | 2 | موافق بدرجة كبيرة |
| 2 | تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية يظهر نقاط القوة للبنك وموارده. | 30 | 16 | 53.3 | 8 | 26.7 | 5 | 16.7 | 1 | 3.3 | 3.3 | 337.1 | 82.5 | 3 | موافق بدرجة متوسطة |
| 3 | القوائم المالية توفر معلومات عن المقدرة المالية للبنك. | 30 | 15 | 50.0 | 10 | 33.3 | 4 | 13.3 | 1 | 3.3 | 3.3 | 335.1 | 82.5 | 4 | موافق بدرجة متوسطة |
| 4 | تحليل القوائم المالية يساعد على تحليل طلبات الائتمان ومدى قدرة البنك على الاعطاء . | 30 | 14 | 46.7 | 10 | 33.3 | 4 | 13.3 | 2 | 6.7 | 3.2 | 320.8 | 80.0 | 1 | موافق بدرجة كبيرة |

من خلال الجدول رقم (1) ، الذي يوضح السؤال الاول، حيث أفادت النتائج أن أعلى فقرة والتي جاءت في المرتبة الأولى هي الفقرة رقم(2) ونصها : **(تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية تعتبر نقطة البداية في اتخاذ القرار .)** ، بينما جاءت الفقرة رقم (1) في المرتبة الأخيرة ، ونصت على **:( تحليل القوائم المالية يساعد على تحليل طلبات الائتمان ومدى قدرة البنك على الاعطاء )** ، حيث وهذه الفقرات مرتبة تنازليا على النحو التالي :

1- حيث حازت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (2)

**(تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية تعتبر نقطة البداية في اتخاذ القرار)**، بوسط مرجح (3.4) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (85.8).

٢- وحازت على المرتبة الثانية الفقرة رقم (3)

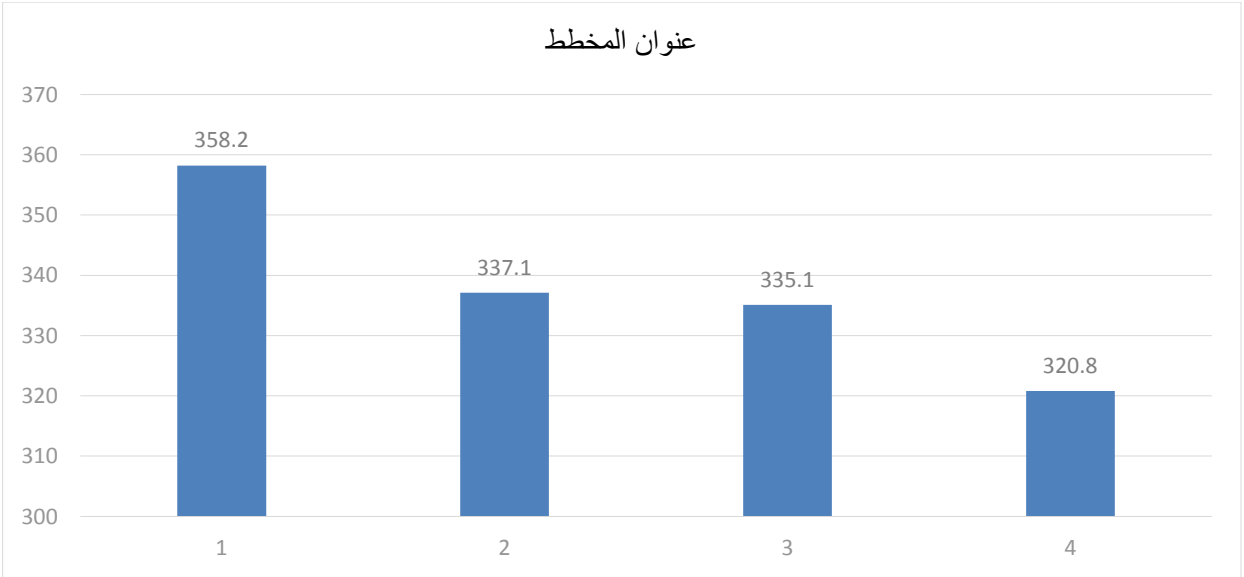
ونصت على التالي **(تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية يظهر نقاط القوة للبنك وموارده.)**بوسط مرجح(3.3) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (82.5)

٣- حازت على المرتبة الثالثة الفقرة رقم (4)

ونصت على : **(القوائم المالية توفر معلومات عن المقدرة المالية للبنك.)**، بوسط مرجح (3.3) ، وحصلت على درجة كبيرة بالنسبة الإجمالية (82.5) .

4- وحازت على المرتبة الرابعة الفقرة رقم (1)

ونصت على **(تحليل القوائم المالية يساعد على تحليل طلبات الائتمان ومدى قدرة البنك على الاعطاء .)**، بوسط مرجح (3.2) ، وحصلت على درجة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (80).



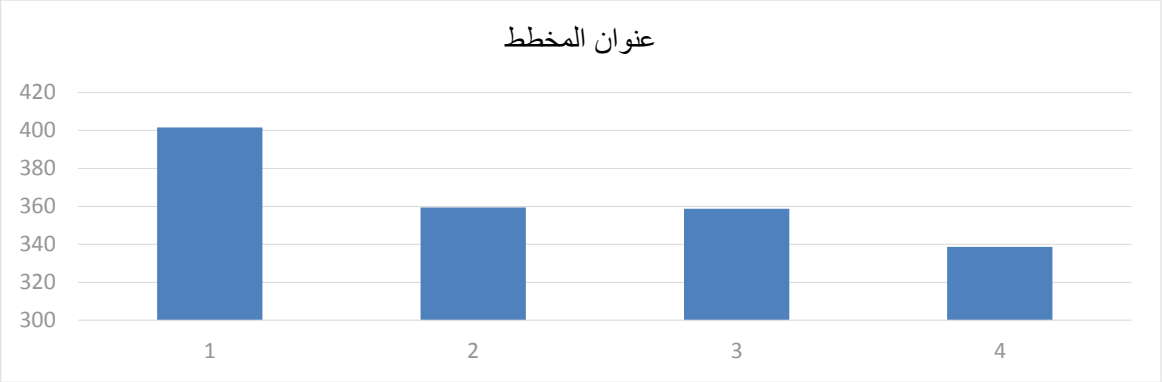
**شكل رقم (4) يوضح الانحراف المعياري لاسئلة المحور الأول**

## ▪ ثانياً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الثاني :

ونصه : البيانات المالية المدققة من قبل المراجع الداخلي تكون اكثر موثوقية عن تلك غير المدققة .
ويتكون هذا المحور من اسئلة ، للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة أولية وتم عرضها على مجموعة من الخبراء من الدكاترة المتخصصين في المجال وتم وضعها في صورتها النهائية في الجدول التالي : جدول (2) يوضح التكرارات والوسط المرجح والنسبة المئوية.

| م | الفقرات | العينة | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | الترتيب النسبة الاجمالية | ترتيب السؤال | الترتيب اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | | | | | |
| 1 | امانة المراجع الداخلي تزيد من موثوقية البيانات المالية المقدمة. | 30 | 23 | 76.7 | 4 | 13.3 | 3 | 10.0 | 0 | 0.0 | 3.7 | 401.6 | 91.7 | 2 | موافق بدرجة كبيرة |
| 2 | توضيح أسباب تغير المدقق السابق في حالة التغير. | 30 | 19 | 63.3 | 6 | 20.0 | 3 | 10.0 | 2 | 6.7 | 3.4 | 359.4 | 85.0 | 3 | موافق بدرجة كبيرة |
| 3 | البيانات المالية المدققة تزيد من فرصة الحصول على القرار المناسب. | 30 | 20 | 66.7 | 4 | 13.3 | 3 | 10.0 | 3 | 10.0 | 3.4 | 358.7 | 84.2 | 1 | موافق بدرجة كبيرة |
| 4 | سهولة فهم القوائم المالية المدققة من قبل محلل الائتماني لإتباعها المعايير. | 30 | 13 | 43.3 | 15 | 50.0 | 2 | 6.7 | 0 | 0.0 | 3.4 | 338.7 | 84.2 | 4 | موافق بدرجة كبيرة |

**جدول رقم (2) يوضح نتائج استبيان السؤال الثاني.**




شكل رقم (5) يبين الانحراف المعياري لاسئلة المحور الثاني

شكل رقم (6) يوضح الانحراف المعياري لاسئلة المحور الثاني

من خلال الجدول رقم (2) ، الذي يوضح البيانات المالية المدققة من قبل المراجع الداخلي تكون اكثر موثوقية عن تلك غير المدققة ، حيث أفادت النتائج أن أعلى فقرة والتي جاءت في المرتبة الأولى هي الفقرة رقم (2) ونصها : **(امانة المراجع الداخلي تزيد من موثوقية البيانات المالية المقدمة.)** ، بينما جاءت الفقرة رقم (4) في المرتبة الأخيرة ، ونصت على : ( **توضيح أسباب تغير المدقق السابق في حالة التغير)** ، حيث وهذه الفقرات مرتبة تنازليا على النحو التالي :

1- حيث حازت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (2)

**(امانة المراجع الداخلي تزيد من موثوقية البيانات المالية المقدمة)**، بوسط مرجح (3.7) ، وحصلت على درجة كبيرة بالنسبة الإجمالية (91.7**)**.

٢- وحازت على المرتبة الثانية الفقرة رقم (3)

ونصت على التالي (**توضيح أسباب تغير المدقق السابق في حالة التغير.**)بوسط مرجح(3.4) ، وحصلت على درجة كبيرة بالنسبة الإجمالية (85) .

٣- حازت على المرتبة الثالثة الفقرة رقم (1)

ونصت على : (**البيانات المالية المدققة تزيد من فرصة الحصول على القرار المناسب.**)، بوسط مرجح (3.3) ، وحصلت على درجة كبيرة بالنسبة الإجمالية (84.2) .

4- وحازت على المرتبة الرابعة الفقرة رقم (4)

ونصت على (**سهولة فهم القوائم المالية المدققة من قبل محلل الائتماني لإتباعها المعايير.**)، بوسط مرجح (3.4) ، وحصلت على درجة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (84.2).

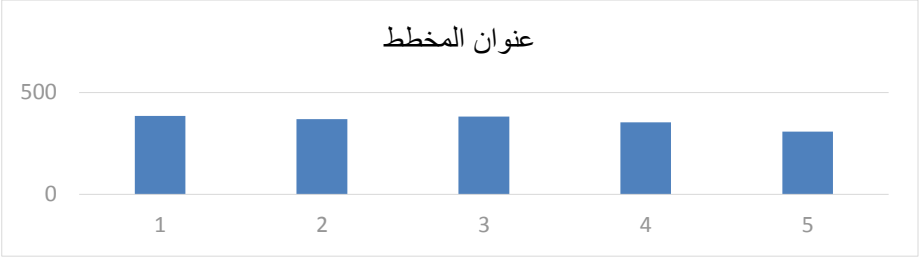
## ▪ ثالثاً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات المحور الثالث :

ونصه: مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار ...

ويتكون هذا المحور من 5 اسئلة ، للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة أولية وتم عرضها على مجموعة من الخبراء من الدكاترة المتخصصين في المجال وتم وضعها في صورتها النهائية في الجدول التالي : جدول (3) يوضح التكرارات والوسط المرجح والنسبة المئوية

| م | الفقرات | العينة | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | الوسط المرجح | الانحراف المعياري | النسبة الاجمالية | ترتيب السؤال | الترتيب اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | | | | | |
| 1 | البيانات الحالية التي تطلبها إدارة البنك لغرض الموافقة على القرار تعتبر كافية. | 30 | 21 | 70.0 | 6 | 20.0 | 2 | 6.7 | 1 | 3.3 | 3.6 | 385.3 | 89.2 | 1 | موافق بدرجة كبيرة |
| 2 | لقوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة توقعات الإدارة المستقبلية. | 30 | 18 | 60.0 | 10 | 33.3 | 1 | 3.3 | 1 | 3.3 | 3.5 | 369.8 | 87.5 | 4 | موافق بدرجة كبيرة |
| 3 | القوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة تقارير دورية ( شهرية ، ربع السنوية ) عن الأداء | 30 | 22 | 73.3 | 4 | 13.3 | 1 | 3.3 | 3 | 10.0 | 3.5 | 381.8 | 87.5 | 5 | موافق بدرجة كبيرة |
| 4 | عرض القوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة الإيضاحات المرفقة. | 30 | 18 | 60.0 | 7 | 23.3 | 3 | 10.0 | 2 | 6.7 | 3.4 | 352.7 | 84.2 | 3 | موافق بدرجة كبيرة |
| 5 | عرض القوائم المالية الأربعة الأساسية فقط. | 30 | 10 | 33.3 | 17 | 56.7 | 1 | 3.3 | 2 | 6.7 | 3.2 | 308.0 | 79.2 | 2 | موافق بدرجة متوسطة |

**جدول رقم (3) يوضح نتائج استبيان السؤال الثالث.**




**شكل رقم (7) يوضح الانحراف المعياري لاسئلة المحور الثالث**

من خلال الجدول رقم (3) ، الذي يوضح الانطواء. ، حيث أفادت النتائج أن أعلى فقرة والتي جاءت في المرتبة الأولى هي الفقرة رقم(1) ونصها : **(البيانات الحالية التي تطلبها إدارة البنك لغرض الموافقة على القرار تعتبر كافية.)** ، بينما جاءت الفقرة رقم (2) في المرتبة الأخيرة ، ونصت على :( **عرض القوائم المالية الأربعة الأساسية فقط.)** ، حيث وهذه الفقرات مرتبة تنازليا على النحو التالي :

1- حيث حازت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (1)

**(البيانات الحالية التي تطلبها إدارة البنك لغرض الموافقة على القرار تعتبر كافية.)**، بوسط مرجح (3.6) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (89.2).

٢- وحازت على المرتبة الثانية الفقرة رقم (4) ونصت على التالي **(**القوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة توقعات الإدارة المستقبلية.)بوسط مرجح(3.5) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (87.5) .

٣- حازت على المرتبة الثالثة الفقرة رقم (5)

ونصت على : (**القوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة تقارير دورية( شهرية ، ربع السنوية ) عن الأداء)**، بوسط مرجح (3.5) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (87.5) .

4- وحازت على المرتبة الرابعة الفقرة رقم (3)

ونصت على (**عرض القوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة الإيضاحات المرفقة.)**، بوسط مرجح (3.4) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية ، (84.2).

5- حازت على المرتبة الخامسة الفقرة رقم (2)

ونصت على (**عرض القوائم المالية الأربعة الأساسية فقط)**،بوسط مرجح (3.2) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (79.2) .

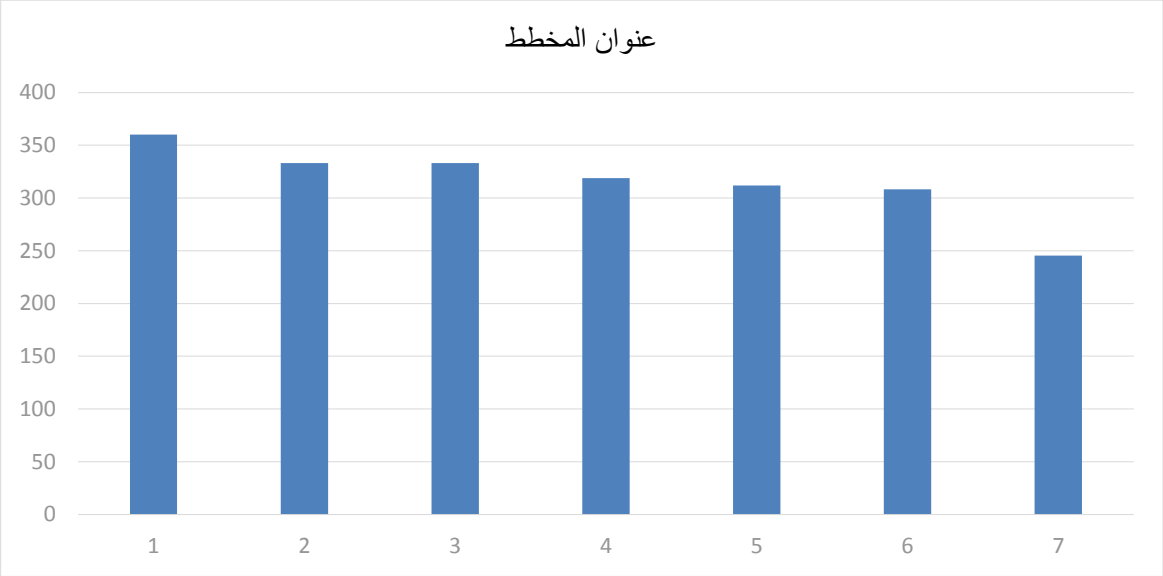
**رابعاً: عرض وتحليل ومناقشة بيانات الفرضية:**

ونصه : اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات ..

ويتكون هذا المحور من 7 اسئلة ، للإجابة عن هذا السؤال تم إعداد قائمة أولية وتم عرضها على مجموعة من الخبراء من الدكاترة المتخصصين في المجال الادري وتم وضعها في صورتها النهائية في الجدول التالي : جدول (4) يوضح التكرارات والوسط المرجح والنسبة المئوية.

| م | الفقرات | العينة | موافق بشدة | | موافق | | غير موافق | | غير موافق بشدة | | المتوسط المرجح | الانحراف المعياري | النسبة الاجمالية | ترتيب السؤال | الترتيب اللفظي |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | التكرارات | النسبة | | | | | |
| 1 | التقرير عن أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية. | 30 | 17 | 56.7 | 11 | 36.7 | 0 | 0.0 | 2 | 6.7 | 3.4 | 360.2 | 85.8 | 1 | موافق بدرجة كبيرة |
| 2 | الإفصاح عن الإحداث اللاحقة. | 30 | 14 | 46.7 | 12 | 40.0 | 3 | 10.0 | 1 | 3.3 | 3.3 | 333.1 | 82.5 | 3 | موافق بدرجة كبيرة |
| 3 | مقارنة القوائم المالية مع السنة السابقة | 30 | 14 | 46.7 | 12 | 40.0 | 3 | 10.0 | 1 | 3.3 | 3.3 | 333.1 | 82.5 | 7 | موافق بدرجة كبيرة |
| 4 | الإلتزامات المحتملة. | 30 | 13 | 43.3 | 12 | 40.0 | 3 | 10.0 | 2 | 6.7 | 3.2 | 318.8 | 80.0 | 5 | موافق بدرجة متوسطة |
| 5 | السياسات المحاسبية المتبعة. | 30 | 12 | 40.0 | 13 | 43.3 | 3 | 10.0 | 2 | 6.7 | 3.2 | 312.0 | 79.2 | 2 | موافق بدرجة متوسطة |
| 6 | التغيرات في السياسات المحاسبية ذات الأثر المادي | 30 | 13 | 43.3 | 11 | 36.7 | 2 | 6.7 | 4 | 13.3 | 3.1 | 308.4 | 77.5 | 4 | موافق بدرجة متوسطة |
| 7 | سياسة التسعير. | 30 | 9 | 30.0 | 7 | 23.3 | 11 | 36.7 | 3 | 10.0 | 2.7 | 245.5 | 68.3 | 6 | موافق بدرجة متوسطة |

**جدول رقم (4) يوضح نتائج استبيان السؤال لرابع.**




**شكل رقم (8) يوضح الانحراف المعياري لاسئلة المحور الرابع**

من خلال الجدول رقم (4) ، الذي يوضح السلوك العدواني. ، حيث أفادت النتائج أن أعلى فقرة والتي جاءت في المرتبة الأولى هي الفقرة رقم (1) ونصها : **(التقرير عن أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية.)** ، بينما جاءت الفقرة رقم (6) في المرتبة الأخيرة ، ونصت على **:( سياسة التسعير.)** ، حيث وهذه الفقرات مرتبة تنازليا على النحو التالي :

1- حيث حازت على المرتبة الأولى الفقرة رقم (1)

**(التقرير عن أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية)**، بوسط مرجح (3.4) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (85.8).

٢- وحازت على المرتبة الثانية الفقرة رقم (3)

ونصت على التالي (**الإفصاح عن الإحداث اللاحقة.**)بوسط مرجح(3.3) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (87.5) .

٣- حازت على المرتبة الثالثة الفقرة رقم (7)

ونصت على : **(مقارنة القوائم المالية مع السنة السابقة)**، بوسط مرجح (3.3) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة كبيرة بالنسبة الإجمالية (82.5) .

4- وحازت على المرتبة الرابعة الفقرة رقم (5)

ونصت على (**الإلتزامات المحتملة.**)، بوسط مرجح (3.2) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية ، (80).

5- حازت على المرتبة الخامسة الفقرة رقم (2)
ونصت على (**السياسات المحاسبية المتبعة**.)،بوسط مرجح (3.2) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (79.2) .
6- حازت على المرتبة السادسة الفقرة رقم (4)
ونصت على (**التغيرات في السياسات المحاسبية ذات الأثر المادي**): ، بوسط مرجح (3.1) ، وحصلت على درجة موافق بنسبة متوسطة بالنسبة الإجمالية (77.5)
٧- حازت على المرتبة السابعة الفقرة رقم (6)
ونصت على : (**سياسة التسعير**)، بوسط مرجح (2.7) ، وحصلت على درجة موافق بدرجة متوسطة بالنسبة الإجمالية (68.3) .

**النتائج المتعلقة بأختبار الفرضيات**

| اختبار المحاور الأربعة | المتوسط | الانحراف المعياري | الأهمية النسبية | الترتيب |
|---|---|---|---|---|
| تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية تعتبر نقطة البداية في اتخاذ القرار | 4.4333 | .77385 | 88.666 | 1 |
| تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية يظهر نقاط القوة للبنك وموارده | 4.1000 | .87691 | 8020 | 4 |
| القوائم المالية توفر معلومات عن المقدرة المالية للبنك | 4.3000 | .83666 | 86 | 2 |
| تحليل القوائم المالية يساعد على تحليل طلبات الائتمان ومدى قدرة البنك على الاعطاء | 4.2000 | .92476 | 84 | 3 |

- **نتائج تحليل الفرضيات**

✓ يعتبر التحليل المالي أحد الركائز البقاء المؤسسة و استمراريتها .
✓ تستخدم مؤشرات التوازن المالي و النسب المالية كأحد أدوات التحليل المالي في البنوك لاتخاذ القرارات السليمة المتعلقة بمصادر التمويل و تغطية ديونها و احتياجاتها و اتخاذ قرارات الاستثمار .
✓ التحليل المالي هو أحد المعطيات فقط التي تمكن المسيرين من اتخاذ القرارات المناسبة .
✓ يعتمد التحليل المالي على القوائم المالية النهائية حيث لا يمكن اتخاذ القرارات المناسبة إلا بعد الانتهاء من انجازها .

## توصيات الدراسة

ا من خلال النتائج المتوصل إليها في فترة دراستنا لهذا الموضوع نقترح بعض التوصيات منها:

- ✓ التقليل من الاحتفاظ بالسيولة لذا فتنصح المؤسسة بتوظيف أموالها حتى تتحصل على فوائد تسمح في زيادة رقم الأعمال لهذه المؤسسة
- ✓ . تدريب متخذي القرارات الإدارية في مجال التحليل المالي و عقد دورات في مجال اتخاذ القرارات مما يساهم في زيادة قدرة متخذي القرارات على التعامل بفعالية مع نتائج التحليل المالي .
- ✓ تأهيل متخذي القرارات ليتمكنوا من معالجة المواقف الادارية التي تتطلب قرارات صعبة . نوصي بأهمية التحليل المالي و المعلومات المالية لما لها من أهمية في نجاح القرارات و أن تقوم العوامل الشخصية و الوظيفية بدور فعال في نجاح القرارات .

من خلال دراستنا لهذا الموضوع واجهتنا عوائق في الجانب المالي أثناء قيام بهذه الدراسة حيث صدفتنا بعض المواضيع التي تحتاج إلى دراسة معمقة والتي من الممكن أن تكون موضوع البحوث والدراسات اللاحقة حيث يتم تلخيصها في النقاط التالية :

- ✓ ما مدى فعالية التحليل المالي في تحقيق أهداف البنك؟
- ✓ ما دور التحليل المالي في رسم استراتيجية البنك ؟

كل هذه الاقتراحات لابد أن تكون دراسات ميدانية دون أن ننسى الجانب النظري الذي هو في غاية الأهمية .

## الفصل الرابع

# المراجع والملحقات

- **أولا : المراجع العربية**


1) جميل احمد توفيق :الإدارة المالية دار النهضة العربية للطباعة والنشر بيروت 1980.
2) حماد طارق عبد العال : إدارة المخاطر(أفراد-إدارات – شركات- بنوك) الدار الجامعية 2007.
3) محمد منير شاكر ، واخرون :التحليل المالي –مدخل لصناعة القرار ط3 دار وائل للنشر 2008.
4) عبد العزيز الدغيم ،ماهر الامين ،ايمان نجرو التحليل الائتماني ودورة في ترشيد الإقراض المصرفي ،مجلة جامعة تشرين للدراسات المجلد 26 2006.
5) كراجه عبد الحليم وأخرون : الإدارة و التحليل المالي اسس، مفاهيم ،تطبيقات ط2 دار صفاء للنشر و التوزيع 2007.
6) محمد مطر :الاتجاهات الحديثة في التحليل المالي و الائتماني ط2 دار الصفاء للنشر والتوزيع 2006.
7) صلاح الدين حسن السيسي :قضايا مصرفية معاصرة ط1 دار الفكر العربي 2004.
8) الزبيدي حمزة محمود : إدارة الائتمان المصرفي والتحليل الائتماني ، مؤسسة الوراق للنشر والتوزيع 2000.
9) حنفي عبد الغفار : اساسيات التحليل المالي ودراسة الجدوى الدار الجامعية 2004.
10) محمد المعشي :اثر التحليل المالي في قرار منح الائتمان في البنوك العاملة في اليمن المكتبة الرقمية 2017.
11) سماح موسى : دور التحليل المالي في أتخاذ القرارات الائتمانية المكتبة الرقمية 2009.

- **المراجع الاجنبية:**


1) **Carmichael,D.R.et.,Accountants hand bookn .new york john wiley &sons.inc.1999.**

2) **Harrison, W & Honrngren,C.T Financial accounting third edition new jersey prentice hall 1998.**

3) **Hakisan , M.E Financial accounting and reporting second Edition . Chicago 1997.**

4) **Konrath , L.F Auditing : A Risk analysis approach western Australia .2002.**


- **المراجع الالكترونية**


1- https://www.vapulus.com/ar/%D8%A3%D9%86%D9%88%D8%A7%D8%B9-%D8%A7%D9%84%D8%AA%D8%AD%D9%84%D9%8A%D9%84-

2- https://vapulus.com/business/%D8%A7%D9%84%D9%85%D8%A7%D9%84%D9%8A/

https://specialties.bayt.com/ar/specialties/q/370398/

- **الملحقات**

Republic of Yemen
Ministry of Higher Education
Future University
Department of Business Administration

جامعة المستقبل
FUTURE UNIVERSITY

الجمهورية اليمنية
وزارة التعليم العالي
جامعة المستقبل
قسم إدارة الأعمال

بسم الله الرحمن الرحيم

**الأخ الاستاذ الدكتور/ جميل الجويد** **المحترم**

**تحيه طيبة .....وبعد.**

يقوم الباحثون بعمل بحث تخرج بعنوان (**ادوات التحليل المالي وتأثيرها على أتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية** ) لتحقيق هدف البحث أعد الباحثون استبيان (**للتعرف على ادوات التحليل المالي وتأثيرها على اتخاذ القرارات الإدارية في البنوك التجارية** ).

وقد تضمن الاستبيان المحاور التالية :

١- تحليل القوائم المالية وتوفير المعلومات للإدارات في للبنوك .
٢- البيانات المالية المدققة من قبل التدقيق الداخلي تكون اكثر موثوقية عن تلك غير المدققة .
٣- اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات .
٤- مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار .

ونظراً لقدراتكم الأكاديمية والعلمية وما تتميزون به من خبرات ومهارات في المجال التربوي فأن الباحثون يرجون منكم التكرم بالاطلاع على الاستبيان وتحكيمه في ضوء المحاور المذكورة اعلاه وذلك من حيث:

١. انتماء الفقرة للمجال .
٢. وضوح الفقرة .
٣. سلامة الصياغة اللغوية .
٤. حذف أو اضافة أو تعديل ماترونة من فقرات.

**علماً أن البيانات التي سيتم الحصول عليها ستستخدم لأغراض البحث العلمي فقط.**

| الرقم | المحاور | الانتماء | | صلاحية الفقرة | | الصياغة اللغوية | | ملاحظات |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| | | موافق | غير موافق | موافق | غير موافق | موافق | غير موافق | |
| أولاً | تحليل القوائم المالية وتوفير المعلومات للإدارات في للبنوك . | | | | | | | |
| 1 | تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية تعتبر نقطة البداية في اتخاذ القرار . | | | | | | | |
| 2 | تحليل القوائم المالية الأربعة الأساسية يظهر نقاط القوة للبنك وموارده. | | | | | | | |
| 3 | القوائم المالية توفر معلومات عن المقدرة المالية للبنك. | | | | | | | |
| 4 | تحليل القوائم المالية يساعد على تحليل طلبات الائتمان ومدى قدرة البنك على الاعطاء . | | | | | | | |
| ثانياً | البيانات المالية المدققة من قبل المراجع الداخلي تكون اكثر موثوقية عن تلك غير المدققة . | | | | | | | |
| 1 | البيانات المالية المدققة تزيد من فرصة الحصول على القرار المناسب. | | | | | | | |
| 2 | امانة المراجع الداخلي تزيد من موثوقية البيانات المالية المقدمة. | | | | | | | |
| 3 | توضيح أسباب تغير المدقق السابق في حالة التغير. | | | | | | | |
| 4 | سهولة فهم القوائم المالية المدققة من قبل محلل الائتماني لإتباعها المعايير. | | | | | | | |
| ثالثاً | اهمية تضمين الإيضاحات المرفقة بجانب القوائم المالية الأساسية من ناحية توفير المعلومات لعملية اتخاذ القرارات . | | | | | | | |
| 1 | التقرير عن أساس القياس المستخدم في إعداد البيانات المالية. | | | | | | | |
| 2 | السياسات المحاسبية المتبعة. | | | | | | | |
| 3 | الإفصاح عن الإحداث اللاحقة. | | | | | | | |
| 4 | التغيرات في السياسات المحاسبية ذات الأثر المادي. | | | | | | | |
| 5 | الإلتزامات المحتملة. | | | | | | | |

| | | | | | | | | |
|---|---|---|---|---|---|---|---|---|
| 6 | سياسة التسعير. | | | | | | | |
| 7 | مقارنة القوائم المالية مع السنة السابقة | | | | | | | |
| رابعاً | مدى كفاية المعلومات الواردة في التقارير المالية الحالية لإجراءات التحليل المالي واتخاذ القرار . | | | | | | | |
| 1 | البيانات الحالية التي تطلبها إدارة البنك لغرض الموافقة على القرار تعتبر كافية. | | | | | | | |
| 2 | عرض القوائم المالية الأربعة الأساسية فقط. | | | | | | | |
| 3 | عرض القوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة الإيضاحات المرفقة. | | | | | | | |
| 4 | لقوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة توقعات الإدارة المستقبلية. | | | | | | | |
| 5 | القوائم المالية الأربعة الأساسية مع إضافة تقارير دورية ( شهرية ، ربع السنوية ) عن الأداء | | | | | | | |

- **البيانات الشخصية للباحثين**

| | |
|---|---|
| الاسم | ايه خالد يوسف السيد |
| التخصص | إدارة اعمال |
| الدرجة العلمية | بكالوريوس |
| العمر | من 20 الى 30 |

| | |
|---|---|
| الاسم | سماح محمد محسن جياش |
| التخصص | إدارة اعمال |
| الدرجة العلمية | بكالوريوس |
| العمر | من 20 الى 30 |

| | |
|---|---|
| الاسم | هيام عبدالكريم محسن جياش |
| التخصص | إدارة اعمال |
| الدرجة العلمية | بكالوريوس |
| العمر | من 20 الى 30 |

| | |
|---|---|
| الاسم | زينب خالد احمد الشيبة |
| التخصص | إدارة اعمال |
| الدرجة العلمية | بكالوريوس |
| العمر | من 20 الى 30 |

| | |
|---|---|
| الاسم | اماني محمد حسن الحللي |
| التخصص | إدارة اعمال |
| الدرجة العلمية | بكالوريوس |
| العمر | من 20 الى 30 |

# تم بحمد الله